المتغيرّات المؤثِّرة في النظام السياسي السعودي[1]

دراسة وصفية- تحليلية

ID No. 3384

(PP 136 - 155)

https://doi.org/10.21271/zjhs.24.2.9

أمين فرج شريف **هيوا عبدالخالق أحمد**

كلية العلوم السياسية/جامعة صلاح الدين-أربيل

amin.sharif@su.edu.krd hewa.ahmed@su.edu.krd

الاستلام:2019/12/08

القبول : 2020/02/19

النـــشر: 2020/04/20

ملخص

قامت الدولة السعودية منذ عهدها الأول عام (1744م) على العديد من المتغيرات الداخلية، منها المنظومة القبلية التي إستطاع آل سعود من خلالها بسط سيطرتها على القبائل الأخرى طوعاً أو عنوة، وكانت الدعوة الوهابية السلفية هي تلك الآيديولوجية التي مكّنتهم عبرها من توحيد القبائل من جهة، وإضفاء الشرعية على ماقاموا بها من اجل توحيد المناطق ثم إعلان دولتهم المنشودة من جهة أخرى، ليأتي المتغيرّ الإقتصادي المعتمد على النفط يمدهم بتلك القوة التي ساندت الدولة السعودية في الحفاظ على التماسك الإجتماعي والسياسي داخليا، في حين ساهمت المتغيرّات الخارجية المتمثِّلة في علاقات المملكة العربية السعودية مع دول كبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الحفاظ على مقوّمات البقاء وضمان الإستمرارية.

الكلمات المفتاحية: آل سعود، الوهابية، النظام السياسي السعودي.

مقدمة

الدولة السعودية من الدول المحورية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والخليج على وجه الخصوص نظراَ لموقعها الجغرافي المميّز وما تمتلك من مركز ديني وطاقة نفطية ذات أهمية جعلتها محل أنظار على الصعيدين الداخلي والخارجي، فالدولة السعودية منذ عهدها الأول تقوم على دعائم أساسية ، تجلت في العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة.

من تلك المتغيرات ماهي ديني نظراً لوجود الأماكن المقدسة، والحضور الفعال للدين الى جانب السلطة في وضع حجر الأساس لهذه الدولة ومنها ماهي قبلي، و تتمثّل في أسرة آل سعود المنتمية الى قبيلة بني حنيفة، وقد ساعد هذين المتغيرين الملك عبدالعزيز آل سعود في بناء الدولة والسيطرة الفعلية على الواحات والمدن في المملكة، وتحديد معالمها، إلا أن تلك الدولة الفتية ما كانت لتستمرّ لولا أن تداركها قوّة المتغير الإقتصادي خصوصا بعد ظهور الطفرة النفطية في الربع الأول من القرن الماضي لتكتمل أركانها على المستوى الداخلي، في الوقت ذاته كانت الدولة التي تشهد طور بنائها هي الأخرى بأمس الحاجة الى قوى خارجية عظمى تساندها وتحميها من الإنقسامات الداخلية وتهديدات القوى الإقليمية المتربصة بها في المنطقة وعلى رأسها الدولة العثمانية، لذا كان يتوجب على الملك عبدالعزيز أن يدخل في علاقات ومصالح سياسية وإقتصادية متبادلة مع هذه الدول، ليظل المتغير الدولي هو الآخر مؤثراً في النظام السياسي في المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

1- تتمثّل أهمية الدراسة عن المملكة العربية السعودية كونها دولة تمتلك مكانة سياسية ودينية، وتلعب دوراً مهماً على المستويين الإقليمي والدولي باعتبارها مصدراً رئيسياً للطاقة النفطية، حيث سجّلت لها الحضور الدائم على المشهد السياسي.

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة بـ (عملية الإصلاح في النظام السياسي السعودي على ضوء المتغيرّات الداخلية والخارجية: دراسة إستشرافية)، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين – أربيل.

2- تكمن أهمية الدراسة أيضا في كونها إضافة علمية للمجال الذي يتناول المتغيرات المؤثرة في النظام السياسي السعودي، وتبلور لدينا هذه الأهمية بعد الإطلاع على العديد من الدراسات التي تتطرقت الى الموضوع ولم تتوفر فيها معالم بحث متكامل تتناول العوامل المؤثرة على النظام السياسي في المملكة.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الى:

1- إبراز أهم المتغيّرات المؤثرة في النظام السياسي السعودي، ومدى تأثير تلك المتغيرات على التطورات السياسية في المملكة منذ تأسيسها، وإعلانها كدولة مستقلة.

2- إظهار مدى فاعلية النظام السياسي في المملكة وفق معطيات المتغيّرات الداخلية والخارجية من خلال عرض المعلومات المتوفرة وتحليلها وفق الأسس العلمية والمنهجية وتقديم تصوّرات مبنية على إستنتاجاتنا لهذه الدراسة.

إشكالية البحث:

هناك العديد من المتغيّرات الداخلية والخارجية تؤثِّر على النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وأدائه، تبرز إشكالية البحث في سؤال رئيسي وهو: **ماهي أهم المتغيّرات المؤثرة في أداء النظام السياسي السعودي؟**

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة وهي:

هناك متغيِّرات داخلية متمثلة في المتغيّر الديني والقبلي والأقتصادي، وأخرى خارجية متمثِّلة في علاقات المملكة العربية السعودية مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تؤثّر في أداء النظام السياسي السعودي.

منهجية البحث:

يتناول البحث المتغيّرات المؤثرة في النظام السياسي في الدولة السعودية، عليه يستخدم البحث المنهج الوصفي – التحليلي لوصف تلك المتغيرات من خلال عرض الحقائق والمعلومات التأريخية وتحليل مضمونها.

1.نبذة عن تأريخ المملكة العربية السعودية ونظامها السياسي

كان مجتمع شبه الجزيرة العربية[1] ينقسم إلى قسمين وهما: الحاضرة والبادية، وفي الحاضرة كان استقرار السكان حول المياه في الواحات وكذلك بجوار المناطق التجارية، ولقد كان أغلب الاستقرار آنذاك مرتبط بالزراعة، أما السكان في البادية فقد كانوا ينتقلون حول المراعي الخصبة من أجل رعي الأغنام والإبل، وكانوا أحياناً ما ينزلون إلى أسواق الحاضرة من أجل شراء ما يحتاجونه وبيع ما يقومون بإنتاجه، ومن خلال ذلك الفصل سوف يتم إلقاء لمحة موجزة حول مراحل تكوين الدولة السعودية،ثم نتطرق الى طبيعة النظام السياسي في المملكة كما يلي:

1.1 مراحل تأسيس الدولة السعودية

لقد كانت منطقة شبه الجزيرة العربية قبل قيام الدولة السعودية تعاني من التخلف الإقتصادي والإنعدام الأمني لكونها منقسمة إلى العديد من المشيخات القبلية، كما لم يكن لها أي اتصال واسع بالعالم الخارجي، علاوة على وجود العديد من الإمارات المحلية، حيث هناك في كل بلدة صغيرة إمارة مستقلة كانت تحكمها إحدى القبائل، الأمر الذي تسبب في جعل المنطقة مشتتة ومنقسمة وبالتالي انتشرت الحروب والنزاعات في المنطقة خلال غارات القبائل على بعضها البعض من أجل فرض السيطرة والنفوذ، وربما النهب، فعلى سبيل المثال العيينة وحريملاء والرياض والخرج والدرعية وشقراء وثرمداء وغير ذلك، وكلهم كانوا بمثابة إمارات وزعامات قبلية مستقلة لا يجمعها كيان واحد، وفيما يتعلق بالأمور الدينية، وأوضاع العلوم الشرعية في شبه الجزيرة العربية في تلك الفترة، هناك العديد من الشواهد التي تؤكد على أن المنطقة كانت تعاني من عدة مخالفات في الأمور الدينية بصفة عامة والأمورالعقدية بصفة خاصة، جعلت الجزيرة العربية تربة خصبة لقيام سلطة سياسية تؤازرها دعوة دينية بدعوى

[1] تقع شبه الجزيرة العربية في جنوب غربي آسيا،وهي أكبر شبه جزيرة في العالم حيث تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 000 200 1 ميل مربع (000 100 3 كم2)، وتحيط بها المياه من ثلاث جهات، يحدها البحر الأحمر في الغرب والجنوب الغربي، وخليج عدن من الجنوب، وبحر العرب في الجنوب والجنوب الشرقي، وخليج عمان والخليج الفارسي من الشرق. ومن الناحية الجغرافية، تندمج حدود شبه الجزيرة مع الصحراء السورية (بادية الشام) في الشمال دون خط واضح لترسيم الحدود، كما وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر تقسيم سياسي للجزيرة العربية حيث تحتل أربعة أخماس من إجمالي مساحة شبه الجزيرة العربية؛ وتبلغ عدد سكانها وفق آخر الإحصائيات الرسمية 660 ,33,413مليون نسمة، ثم يليها اليمن وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين (Encyclopaedia Britannica, 1998)، جديرة بالذكر وفقا للمصادر التاريخية قديما كانت شبه الجزيرة العربية تنقسم الى خمسة أقاليم وهي: نجد ، تهامة، الحجاز، العارض، اليمن (الحموي، 1995، ص137).

توحيدها وإنبعاث الأمن والإستقرار فيها (بن عبد العزيز، 2010، ص10-12). ثم شهدت المنطقة تطورات جديدة وأحداث متعاقبة بعد أن توجّه أنظار الدولة العثمانية نحو منطقة الحجاز، وخضعتها لنفوذها بمحض اختيار أشرافها في عام عام (1517م) ، ومن ثم تمكنت من الإستيلاء على اليمن في عام (1538م) وبعد ذلك الأحساء في عام (1552م)، ولم يعد توحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية أمراً سهلاً تحديدا بعد أن تمخضت المنطقة العربية العديد من الصراعات التي تمثلت في الصراع السعودي العثماني من ناحية، والصراع السعودي مع مشايخ وأمراء المنطقة من ناحية أخرى، بغية وصول "آل سعود" في تحقيق حلم إمارة خاصة بهم على نحو ما يقرب قرنين من الزمان(العثيمين، 1991، ص13). ولذلك فقد قام المؤرخون بتقسيم مراحل تأسيس الدولة السعودية الى ثلاثة مراحل سوف نحاول ان نبسطها بإيجاز كالتالي:

1.1.1 الدولة السعودية الأولى (1744-1818م)

آلت حكم آل مقرن في الدرعية الى (سعود بن محمد بن مقرن)، فهو ممن وضع الأساس لحكم عائلته بعد أن تولّى الإمارة في الدرعية عام (1720م)، وكان لسعود أربعة ابناء منهم تفرعت أسرة آل سعود، وقد تولّى ابنه محمد الإمارة في الدرعية بعد وفاة أبيه عام(1725م) وانشغل بتدبير أمور الإمارة (موسيل، 2003، ص58-59).

في تلك الفترة خرج الرجل الديني محمد بن عبدالوهاب[1] المعروف بدعوته التجديدية في الدين الإسلامي من بلدة (الحريملاء) هاربا الى العيينة، خوفا من القبائل الموجودة في تلك البلدة لأنهم أرادوا قتله بسبب نشر آرائه ودعوته التي أثارت غضبهم، فآواه أمير العيينة عثمان[2] بن حمد آل معمر، وأبدى تأييده لدعوة الرجل، وكان ذالك في عام (1738م)، فبعد مضي عشر سنوات من مجيئه الى العيينة، قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالسير مع جيش أمير العيينة لهدم قبة قبر زيد بن الخطاب فهدمها بيده، وأقام بعض الحدود الدينية على الناس بدعوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبدأت أعماله تلك تثير حفيظة رجال الدين في مكة والمدينة والبصرة فشكوه إلى حاكم الأحساء رئيس بني خالد سليمان بن محمد آل حميد[3] واتهموه بمخالفة إجماع المسلمين فأرسل سليمان لابن معمر يطلب منه قتل الشيخ ويهدده بقطع المعونات عنه فاضطرّ ابن معمر الى طرده من العيينة ليتجه الشيخ محمد بن عبدالوهاب الى الدرعية واستقر به الحال هناك، والتقى بابن سعود أمير الدرعية وعقدا اتفاقاً عرفت بإتفاقية الدرعية التي بموجبها قاما باقتسام السلطة فيما بينهما حيث كان للشيخ السلطة الدينية، وللإمام محمد بن سعود الإمامة والسلطة السياسية، وتم اتخاذ الدرعية عاصمة الإمارة الجديدة والتي عُرفت باسم الدولة السعودية الأولى (بن عبد العزيز، 2010، ص24؛ العجلاني، 1993، ص190).

لقيت الدعوة الوهابية قبولاً سريعا بين القبائل فأصبحت الدولة السعودية تتجه نحو توحيد نجد وأطلقت حملة توحيدية تطهيرية تزعم فيها توحيد أجزاء نجد وتطهيرها من المخالفات الدينية عن طريق نشر الدعوة الوهابية فيها ليصبح تلك المناطق تحت سيادة الدولة السعودية بأكملها، فكان أول صراع بين الدولة وخصومها مع "دهام بن دواس" أمير الرياض، جراء إعتداء الأخير على أهالي منفوحة المواليين للدولة والدعوة، الأمر الذي دفع بالإمام محمد بن سعود أن يتحرك نحو ضم الرياض كأوّل خطوة نحو توحيد إقليم نجد (بن بشر، 1983، ص84-85).

بدأ محمد بن سعود يتطلع إلى السيطرة على منطقة الإحساء، وكانت تخضع لحكم بني خالد، واستولى عليها في عام (1796م)، ولم يقف عند هذا الحد، بل تطلعت الدولة صوب الأقاليم المشرفة على الخليج العربي خارج نجد للإستيلاء عليها، ليس بغرض فرض نفوذها وتوسيع رقعتها الجغرافية فقط، وإنما أيضاً من أجل توطيد مركزها التجاري والاقتصادي في منطقة شبه الجزيرة العربية، وربما كان الدافع وراءه هو تمتع البعض من تلك المناطق بالتربة الخصبة الصالحة للزراعة، فضلاً عن تمتع البعض الآخر من المنطقة بالحركة التجارية الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، وبالفعل نجحت الدولة السعودية في إخضاع المناطق التي تعرف حالياً بالدول (قطر وعمان) تحت نفوذها، إلا أنها فشلت في ضم المناطق التي تعرف الآن بـ (البحرين والكويت)، (درويش،1980، ص38؛ بن عبد العزيز،2010، ص29-31).

---

[1] الشيخ محمد بن عبد الوهاب: من مواليد عام (1703م)، وقد وُلد في العيينة وهي إحدى بلدان نجد، يعد زعيم النهضة الدينية الحديثة في شبه جزيرة العرب ومؤسس الدعوة الوهابية، وكان يدعوا الى الأخذ بصريح القرءان والسنة ونبذ كل ما ليس فيهما معتبراً إياه من البدع، يعتبر كتابه المسمّى بـ " التوحيد" المرجع الأول لدراسة فهم معتقداته وآرائه الدعوية، توفي عام (1791م). (الآلوسي، 1928، ص107).

[2] هو عثمان بن حمد بن عبدالله الملقب بـ ابن معمّر جد الإمام سعود بن عبدالعزيز لأمه، تولّى بلدة العيينة بعد مقتل أخيه (محمد بن حمد) الملقب بخرفاش سنة (1729م) (بن بشر، 1982، ص38).

[3] الأمير سليمان بن محمد بن براك بن غرير الحميدي وكان رئيسا لبني خالد، تولّى إمارة الأحساء وما جاورها عام (1730م) ، وبلغ سلطانه الى نجد ، توفي في بلدة الخرج الواقعة في إمارة نجد عام (1753م) بعد ان أخرجه قومه من الإحساء (أسرة، 1998، ص387).

قدوم الدولة السعودية على ضم منطقة الحجاز تحديدا مكة والمدينة، الأمر الذي أثار قلق الدولة العثمانية من قوتها، فتصدت ولجأت لواليها في مصر "محمد علي"[1] في عام (1807م)، وقام الأخير في عام (1811م) بتجهيز حملتين: الحملة الأولى بقيادة ابنه طوسون[2] ونجح في الانتصار على الحامية السعودية الموجودة في ميناء ينبع ، ومن ثم واصل طوسون حملاته متوجها نحو المدينة ثم إلى مكة ونجح في الاستيلاء عليها دون قتال، و اضطر ابن سعود إلى الانسحاب من الحجاز إلى الطائف واستقر فيها (Al-Fahad, 2004, p.494؛ دحلان، 1978، ص14).

كانت الحملة الثانية في عام(1816م) عندما قام إبراهيم باشا بتكوين حملة عسكرية وقضى بها خلال أقل من عامين على معاقل قوّات عبدالله بن سعود، مثل ميناء ينبع وشقراء وإقليم الوشم من وادي بني حنيفة، ثم تمت السيطرة على الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى وقد تم تدميرها بالكامل بعد حصار دام خمسة أشهر، واضطر الإمام عبد الله إلى الاستسلام في عام)1818م(، وكان ذلك نهاية الدولة السعودية الأولى (الهنداوي، 2016، ص21-23).

يرى الباحث بأن هذه المرحلة إتسمت بسيادة الدين على البداوة المنقسمة، وكان للدعوة الوهابية أثر كبير في نفوس القبائل التي لم يكن بوسع محمد بن سعود الحصول على ولائهم بدونها، الأمر الذي ساعد آل سعود للتوسع خارج حدود الدرعية، فقد نجح محمد بن سعود جزئيا في الحصول على ولاء تلك القبائل التي كانت تعيش في وسط مشحون بالنزاعات والوشائج القبلية، وكذالك الأمر بالنسبة لمحمد بن عبدالوهاب الذي كان قد طُرد من العيينة، و مُنع من نشر معتقداته، لكنه وجد من آل سعود في الدرعية تلك القوة التي ساندته في نشر آرائه وأفكاره، غير أن ما وقف عائقا أمام دوام تلك المرحلة هو تغافل المحمدان عن العامل الخارجي المتمثل في الدولة العثمانية والتي كانت تنظر الى هذه التطورات في الدرعية بحذر شديد وتعتبرها تهديدا لنفوذها في المنطقة خصوصا منطقة الحجاز والتي كانت الأشراف يحكمونها تحت الرعاية العثمانية، علاوة على خوف الدولة من خطر الدعوة الوهابية على (المذهب الحنفي) الذي كانت الدولة العثمانية قد أعلنته مذهباً رسميا للبلاد.

2.1.1 الدولة السعودية الثانية(1824-1891م)

لقد تعددت المحاولات التي سعت إلى إستعادة حكم آل سعود، منها ما قام به الأمير مشاري أخو الأمير عبد الله بن سعود الكبير حيث تنازل أحد أمراء آل معمر له عن الدرعية، غير أنه سُلِّم الى الأتراك فأعدموه، وكذلك هناك محاولة أخرى من أجل إستعادة إمارة آل سعود وهي التي قام بها الأمير تركي بن عبد الله آل سعود، وقد نجح تركي في دخول الدرعية عام (1820م) بعد أن قام بالقضاء على ابن معمر وقتله (درويش، 1980، ص56-57)، ثم الإستيلاء على الرياض، وإخراج جنود الأتراك عقب استسلام الحامية التركية، واتخذ الأمير تركي الرياض مركزاً لقواته وعاصمة للدولة السعودية الجديدة (أبو علية، 1991، ص39).

جدير بالإشارة، إعترف الأمير تركي بالسيادة الإسمية للأتراك وتمكن خلاله من الإستيلاء على نجد وإخضاعه لحكمه، فبدأ يبسط نفوذه على مناطق اخرى تحديداً منطقتي الأحساء والقطيف، واستغرق سعيه في سبيل إستعادة إمارة آل سعود، وإعادة بناء دولة سعودية جديدة حوالي عشر سنوات غير أن قتله في عام (1834م) حال دون تحقيق مشروعه الكبير (أبو علية، 1991، ص40).

ثم بدأت فترة حكم فيصل بن تركي، كان فيصل في فترة حكمه الأولى يساعد والده على الحكم، حتى بدأت فترة حكمه الثانية عام (1843م)، والتي استمرت حوالي 22 عاماً، وقد اتسمت تلك الفترة باستتاب الأمن وسيادة الاستقرار والازدهار النسبي وانتشار الرخاء، ودان له القسم الأعظم من الجزيرة العربية نذكر منه الإحساء والقطيف و وادي الدواسر وعسير الجبل والقصيم، فضلاً عن استقرار الوضع السياسي، الأمر الذي دفع ببعض المؤرخين أن يطلقوا على فيصل بن تركي لقب (المؤسس الأول) والحقيقي للدولة السعودية الثانية(أبو علية، 1991، ص40-41).

توفى فيصل في عام (186م)، وكان لموته أثر هائل في إشعال الفتن والمنازعات الأمر الذي ترتب عليه تمزيق البيت السعودي الحاكم وبدأ النزاع على السلطة بين أبنائه، فبدأت الحرب الأهلية بين أبناء الإمام ودامت تلك الحروب قرابة خمسة وعشرون عاماً، واستمرت تلك الفوضى والاضطراب في نجد حتى عام 1890م، فضلاً عن ضعف هيبة الدولة وضياع سلطانها، ومن

[1] محمد علي باشا بن ابراهيم آغا بن علي :ألباني الأصل من مواليد 1770 م التحق بالجندية ضمن الأسطول العثماني الذي توجه الى مصر بقيادة السلطان علي آغا، وتولى الحملة بعد رحيل السلطان ليعينه واليا على مصر عام 1806 م ، توفي في الاسكندرية عام 1848م (بن بشر، 1982، ص323).

[2] أحمد طوسون باشا (1794م – 1818م): وهو الإبن الاكبر لمحمد علي باشا الذي قاد الحملة العثمانية ضد الدولة السعودية الأولى، ولكنه لم ينجح فطلب منه ابوه ليعود الى مصر فمات في الطريق بمرض(دحلان، 1978، ص113).

ثم تشتت وحدة البلاد التابعة للدولة السعودية، فتمكن بيت آل رشيد من السيطرة على نجد(الحائل تحديدا)، كما سيطرت الأتراك على الأحساء فاضطرّ آخر أمراء الإمارة (عبدالرحمن بن فيصل)[1] الهروب الى الكويت بانتظار ولادة الدولة السعودية الثالثة (فيلبي، 1998، ص396، 399؛ الهنداوي، 2016، ص118).

(الباحث) شهدت الدولة السعودية الثانية تطورا ملحوظاً في طور بنائها مقارنة بالدولة السعودية الأولى، وربما الفضل في ذالك يرجع الى ذكاء الأمير تركي بن عبدالله وإبنه فيصل، فبعد سيطرته على منطقة الرياض وإخراج الأتراك منها علم الأمير(تركي) بأنه لايمكنه الحفاظ عليها مالم يتقرب اليهم، لذا فلم يغفل الأمير تلك المعادلة، وسار ابنه على نهجه للإعتراف بالسيادة العثمانية على المناطق التي استعادها ، غير أن تلك المخاوف أصبحت واقعاً عاشته الدولة السعودية الثانية بعد موته، غير ان النزاع على السلطة بعد موت فيصل ساهمت في تشتّت البيت السعودي، وتعميق الصراعات القبلية، وتدل الشواهد على ان هذا الصراع الأسري داخل البيت السعودي مهّد الطريق للتدخل الخارجي تحديدا الدولة العثمانية، بل كانت الأتراك يعملون لأجل تعميق الخلاف بين أبناء الإمام فيصل من أجل إعادة فرض هيمنتها على المناطق التي فقدت السيطرة عليها، وكانت سيطرة آل الرشيد الموالية للأتراك على الحائل ثمرة هذا النزاع الذي قضى على الدولة السعودية الثانية.

3.1.1 الدولة السعودية الثالثة "المملكة العربية السعودية"(1932م)

في عام (1901م) تمكن عبدالعزيز بن عبدالرحمن على رأس فرقة تتكون من (42) رجلاً من إستعادة رياض العاصمة، بالإضافة الى مقاطعتي النجد والإحساء في شرقي الجزيرة وأرغموا الجيش العثماني على الانسحاب منها (مفرّج ، 2006، ص190-191)، و في عام (1910م) قام الملك بإنشاء قوّة مسلحة من أفراد القبائل البدوية الرُّحل وأطلق عليها اسم (الإخوان)[2]، أو إخوان من أطاع الله واستوطنهم في الهُجر، وهي بمثابة قوة طليعية تقيم في مستوطنات نجد، وكانت لهذه القوة الضاربة دورا حاسماً في طرد العثمانيين من الإحساء في عام (1914م)، ومن ثم القضاء على إمارة آل رشيد واستعادة حائل بحلول عام (1921م)، إضافة الى الدور الكبير الذي لعبه الإخوان في نشر الأفكار الدينية التي بشر بها محمد بن عبدالوهاب وأحفاده في الجزيرة العربية (الكيالي، 1981، 183).

هكذا لم يبق أمام الملك عبدالعزيز عائقا أمام دولته سوى وجود الشريف حسين في الحجاز والذي كان يعرف بعدائه للدولة العثمانية ولهذا السبب كان الإنجليز يدعمه ويمهد له في زعامة الحجاز، وما أن أعلن شريف حسين نفسه ملكا للعرب على المناطق الخاضعة للحكم العثماني دون الرجوع الى حلفائه من الإنجليز والتفاهم مع القبائل الموجودة وعلى رأسهم آل سعود، قام الإنجليز بإلغاء لقبه الجديد، وفي الوقت ذاته إعترض الملك عبدالعزيز على هذا الإعلان بشدة وكان بينه وبين بريطانيا معاهدة القطيف فراسلت الإنجليز وذكرهم بالمعاهدة (مؤسسة فَنَك، 2015)، إلا أن بريطانيا قد أعلن حياده معلّلاً بأنه نزاع مذهبي لن يتدخل هو فيه، فبلغ وتيرة الصراع أشدها بين آل سعود والأشراف –حكام الحجاز- ليرحّب قوة الإخوان التابعة لعبدالعزيز بإعلان الحرب في 1924م، ومهاجمة الحجاز فأشعلت نار الحرب بين الطرفين، ونجح عبدالعزيز آل سعود من السيطرة على مكة ، فاضطر الشريف حسين الى التنازل عن العرش لابنه علي بن الحسين أملاً منه ليصل الأخير الى حل مع الملك عبدالعزيز، لكن الملك رفض ذالك، وبحلول سنة 1925 سيطر آل سعود على مقاطعتي عسير والحجاز الغربيتين لتنتهي الحرب بنصر آل سعود وسقوط المدينة المنورة بأيديهم، بذالك ضُمّت الحجاز الى نجد فأطلقت عليها المملكة الحجازية النجدية وتوابعها، ونودي عبدالعزيز بن سعود ملكا على الحجاز وسلطانا على نجد وكان هذا هو الإسم القائم حتى يناير 1932م عندما صدر أمر ملكي بالإعلان عن قيام المملكة العربية السعودية (مفرّج، 2006، ص195-197؛ ساسي، 2017، ص32).

(الباحث): في الحقيقة هناك عدة عوامل داخلية وإقليمية مكّنت الملك عبدالعزيز من إستعادة المناطق وإعلان المملكة العربية السعودية، منها ما كانت متعلقة بتوطين البدو، وتعبئتهم بالعقيدة الوهابية، والتي لها أثر واضح في نفوس تلك القبائل وتوجيه قوتهم نحو خصوم آل سعود، كما ان إعلان الملك حسين نفسه ملكاً للعرب دون إذن الإنجليز أثار غضب الإنجليز ليتخلوا عنه و يعلنوا الحياد وإن كانت هناك شواهد تثبت إقتراب الملك عبدالعزيز من الإنجليز في تلك الفترة، والحصول على تأيدهم

[1] آل الرشيد: هم قبيلة ينحدرون من فرع آل جعفر من قبيلة شمر ، كانوا يحكمون جبل الشمر في الحائل ، وكان أميرهم الأول عبد الله بن الرشيد على صلة وثيقة بأبناء فيصل بن سعود وأعانهم كثيرا، لكن بعد وفاته خلفه ابنه محمد فاشتد العداوة بينهما ودامت إمارتهم 88 سنة ، لتسقط سنة 1921م على يد عبد العزيز آل سعود(العسّاف، 2014).

[2] الإخوان أو إخوان من أطاع الله: حركة دينية تكونت من القوة العسكرية للقبائل البدوية واستقرت في هجر، أسّسها الملك عبدالعزيز بن سعود في عام 1910 واعتمد عليها في توحيد المملكة ، ويرجع سبب التسمية بهذا الإسم الى خلفية إسلامية تيمناً بالآية القرآنية: "إنما المؤمنون إخوة"، ثم قضى عليها الملك بعد أن استغنى عليهم وكان ذالك في معركة السبلة عام 1926م وعرف فيما بعد بمحنة الإخوان (صنيتان، 2008، ص106، 121).

كما سيأتي ذكره في المبحث القادم، بالإضافة إلى عامل الزمن، كانت الأحداث تجري في وقت كانت الدولة العثمانية تستعد لخوض الحرب العالمية الأولى الى جانب الألمان، وبالفعل خاضتها وخرجت منها خاسرة بحيث يطلق عليها الرجل المريض، وأصبح الطريق أمام عبدالعزيز آل سعود ممهداً للقضاء على بيت آل رشيد الموالي للدولة العثمانية.

2-1 طبيعة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي وراثي و لا تمتلك المملكة دستوراً مكتوبا بالمعنى المألوف، وقد أصدر الملك عبدالعزيز التعليمات الأساسية عام 1926، وأدخل فيها الملك فيصل(1964-1973م) فيما بعد تعديلات وإصلاحات كثيرة عام (1953م) ليتم إعادة اصدارها فيما بعد باسم النظام الأساسي للحكم، الذي صدر بالأمر الملكي المرقم(أ/90) في عام (1992م) إبان عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وهو بمثابة دستور يبين طريقة الحكم، ويستمد أحكامه من مصادر الشريعة الإسلامية(القرآن الكريم والسنة النبوية)، فنظام الحكم في المملكة تتكون من عدّة هيئات كالآتي :

الملك: وهو القائم على هرم السلطة في البلد، تبلور كمؤسسة فعلية بعد صدور الأمر الملكي المرقم(2716) في 18 سبتمبر عام (1932م)، يجمع الملك كل السلطات في يده وتخضع مباشرة لسلطانه وهو يملك ويحكم، لايقيده شيء سوى احكام الشريعة الإسلامية، فالسلطات (التنفيذية والتشريعية)، وبعض صلاحيات السلطة القضائية يجمعها الملك في يديه، وهو رئيس الوزراء يقوم بتعين الوزراء وإعفائهم من مناصبهم، وهو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية في البلد، ويمتلك الصلاحية المطلقة في إعلان الحرب وحالات الطواريء، كما وان له أن يفوض بعضاً من صلاحياته إلى وليّ العهد وفق أمر ملكي (الكرطاني، 2016، ص97). جدير بالذكر منذ (2015/1/23) يزاول الملك سلمان بن عبدالعزيز هذا المنصب حتى الآن (الزيدي، 2019، ص37).
ولاية العهد: وهي نظام لتوارث العرش، تم وضعه في عهد الملك عبدالعزيز بن سعود في (1933/5/11م) بالقرار المرقم(1352) الصادر من مجلسا الوكلاء والشورى. في البداية كانت تتم بناءً على نظام وراثي حيث كان يُعهد إلى الابن الأكبر من أبناء الملك لتولية العهد(الزركلي، 1988، ص158)، وكان من وظائف ولي العهد قيادة الجيوش، و الإنابة عن الإمام في تولي مهام الدولة في حال غيابه أثناء الزيارات وغير ذلك، وفي أغلب الأحيان كان يتم تعيينه أميراً على إحدى أقاليم الدولةو يقوم بممارسة بعض الأمور الحربية والإدارية أثناء حكم والده، وذلك من أجل إعداده لتولي الحكم في المستقبل وكذلك حتى يتعرف على مشكلات الناس (أبو علية، 1991م، ص277).

طرأت تعديلات عديدة على هذا المنصب أولاها كانت في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز تم استحداث منصب ولي ولي العهد وذالك بموجب الأمر الملكي الصادر يوم (27 مارس/ 2014)، وأصبح آنذاك الأمير مقرن بن عبد العزيز أول من يشغل هذا المنصب، بعد موافقة غالبية أعضاء هيئة البيعة، وكان السبب وراء ذالك في إطار ما تقتضيه المصلحة العامة كما ورد في المرسوم المذكور، إلا أن الملك سلمان عيّن إبنه محمد بن سلمان ولياً لولي العهد في يوم (29 أبريل/ 2015) خلفا للأمير محمد بن نايف وأصبح الأخير وليّا للعهد، وفي (يونيو/2017)، صدر أمر ملكي بتعديل المادة الخامسة فقرة(ب) من النظام الأساسي للمملكة فيما يتعلق بالملك وولي العهد في المستقبل، وأمر بإعفاء الأمير محمد بن نايف من ولاية العهد، وتعيين محمد بن سلمان وليا للعهد في المملكة (الجزيرة نت، 2017).

مجلس الوزراء: في عام (1953م) صدر مرسوم ملكي بتعين مجلس للوزراء، وأنه يتكون من القائد العام للقوات العسكرية وجميع الوزراء برئاسة ولي عهد المملكة، ثم صدر نظام للمجلس في (1954م)، يقضي بإسناد رئاسة مجلس الوزراء إلى ولي عهد المملكة، وفي (1958م) صدرنظام آخر قام بتحديد أهداف، ومسؤوليات، وصلاحيات المجلس، وشروطه، وقد تضمن خمسين مادّة، تحتوي على أحكام عامّة مثل تشكيل مجلس الوزراء وإختصاصاته، كما بيّن الشؤون التنظيمية والتنفيذية والإدارية والمالية، وتضمن رئاسة مجلس الوزراء وتشكيلاته الإدارية ثم الأحكام الختامية، واستمر المجلس يسير وفقا لهذا النظام حتى قام الملك فهد بن عبدالعزيز في (أيلول/1993م) بإصدار لائحة نظام مجلس الوزراء بصيغتها الجديدة تتولّى المجلس بموجبها مسؤلية الصياغة والإشراف على تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية والعامة حيث يقوم المجلس بالإجتماع أسبوعياً برئاسة الملك أو من ينوب عنه(مفرج، 2006، ص88)، ثم أصدر الملك سلمان بن عبدالعزيز في عام 2015 قراراً بإعادة صياغة المجلس، وتنصيب ولي العهد محمد بن سلمان نائباً لرئيس الوزراء ووزيرا فيه (The Saudi Embassy in Washington DC, 2019)، ولا يمكن إعتبار قرارات المعاهدات الدولية نافذة في المملكة إلا بعد تصديق مجلس الوزراء عليها ما

لم يصدر بحقها أمر أو مرسوم ملكي، وظل مجلس الوزراء أقوى أجهزة النظام السياسي في المملكة نظراً لما يتمتع به من سلطات واسعة كما أنه يستمد قوته من خلال صلته المباشرة الوثيقة مع الملك باعتباره رئيساً للمجلس (صنيتان، 2004، ص60-61).

مجلس الشورى[1] : تم إعلان نظامه بالشكل الحديث في عام (1992م)، بعد إقرار النظام الأساسي وهو النظام الذي يسري في المملكة حتى الآن، إذ أعلن الملك فهد بن عبدالعزيز في خطابه الأنظمة الثلاثة، نظام الحكم، نظام مجلس الشورى، ونظام المناطق(موقع مجلس الشورى، 2019)، وكان المجلس بداية يتكون من (60 إلى 90) عضواً يحمل صفة إستشارية فقط تحت رئاسة الملك، ويكون مسئولا أمام الملك وليس الشعب، ولكن تغيرات عديدة حدثت في هيكلية المجلس فأصبح الآن يتكون من رئيس ومائة (150) عضواً، يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص، على ألّا يقل تمثيل المرأة فيه عن (20%) من عدد الأعضاء (النجار، 2001، ص104)، وفقاً للمادة رقم (15) من نظام المجلس تتمثل وظائف المجلس في إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، منها مناقشة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذالك دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه مناسباً بهذا الصدد، كما وله الحق في تفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها، ويتم تشكيل المجلس الجديد قبل انتهاء القديم على الأقل بشهرين (حمزة، 1994م، ص174).

النظام القضائي: تنص المادّة رقم (46) من النظام الأساسي للحكم في المملكة على إستقلالية السلطة القضائية، ولا سلطان على قرارات القضاة سوى الشريعة الاسلامية. لكن في الحقيقة، يملك الملك صلاحية التدخل في بعض الإجراءات القضائية مالم يخالف أحكام الشريعة الإسلامية بل هو المعني بتنفيذ القرارات الصادرة منها كما نصت على ذالك المادّتان رقم (48)، و (50) من نظام الأساسي للحكم، وينقسم النظام القضائي في المملكة الى هيئات منها:

- **القضاء الشرعي:** هو عبارة عن مؤسسة شرعية لها سلطة الولاية العامة المسئولة عن النظر في كافة المنازعات التي تنشب في المجتمع السعودي أياً كان طبيعتها أو أطرافها، ويتكون الهيكل القضائي من المحاكم العامة والجزائية، محكمة التمييز، ومجلس القضاء الأعلى. (الطائي، 2013، ص279-280).
- **مجلس القضاء الأعلى:** يتكون مجلس القضاء الأعلى من هيئة تضم (11) عضواً دائما متفرغون يتم تعينهم بأمر ملكي، وخمسة اخرون غير متفرغين من أعضاء الهيئة. من وظائفهم ماهي قضائية مثل الإشراف على المحاكم وفق الحدود في نظام القضاء، ومنها ما يتعلق بالأمور ذوات طابع التنظيمية، وايضا هناك بعض الإختصاصات الإدارية تقوم بها الهيئة(الطائي، 2009، ص124).
- **ديوان المظالم:** أنشئ الديوان عام 1954م بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء، وأخذ صفة الإستقلالية من مجلس الوزراء عقب صدور مرسوم ملكي في عام (1955م)، وأصبحت سلطة قضائية إدارية مستقلة ترتبط بشكل مباشر بالملك ورئيسه الذي يكون على درجة وزير يتم تعيينه بعد إنهاء خدماته بأمر ملكي، من وظائفه القيام بالنظر في المنازعات المرتبطة بالعقود التي تكون الحكومة طرفاً فيها، وكذالك تختص مهامه بتلقي الدعاوي وبعض الطلبات الإدارية ورفعها الى الجهات المعنية (الطائي، 2009، ص127).
- **هيئة البيعة:** أصدر الملك مرسوما ملكياً بتأسيسها في (كانون الأول / 2007)، ثم صدر نظام الهيئة في السنة نفسها. تتكون الهيئة من 35 عضواً تترأسها أكبرهم سناً، و وتتمثل مهامها في آلية إنتقال وتوارث الحكم في إختيار الملك وولي العهد في المستقبل أي لا يسري نظام الهيئة على الملك وولي العهد الحاليين(أي حال صدور النظام)، ويكون الحكم وفقا للمادة الأولى لنظام الهيئة في الأحياء من أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود وأبناء الأبناء من الأموات، وتم تعين الأمير مشعل بن عبدالعزيز حاكم مكة المكرمة رئيسا للهيئة، ووظيفتها إنتخاب الملك بالإجماع او ثلاثة ارباع اعضاء الهيئة وتسمية الملك الجديد فور وفاة الملك،(الزيدي، 2019، ص30).

(الباحث) مما سبق يتضح جلياً بأن الدولة السعودية ليست وليدة أمس وهي وان كانت أتت الى الوجود في الربع الأول من القرن العشرين، إلا أنها مرّت بمنحدرات كثيرة، وكان للتحالف الديني- القبلي دور فعّال في تمهيد الأرضية المناسبة لقيام المملكة، غير أن طبيعة نظام الحكم في هذه الدولة لايزال موضع جدل وذالك لاحتكار طبقة معينة للسلطة السياسية. ويعد نظام الحكم في المملكة ملكية وراثية، فالملك وهو على رأس هرم السلطة يجمع في يده السلطات التنفيذية والتشريعية، وجزءاً كبيرا من

[1] مرّت تأسيس المجلس بعدة مراحل ، أول مجلس أسسه الملك عبدالعزيز آل سعود في (1924م) وسماه المجلس الأهلي الشوري، ثم قام بحل هذا المجلس وصدر الإرادة السلطانية عام (1925م) بتشكيله مرة أخرى بنفس الإسم وكان يضم 12 عضوا من بينهم اثنين من كبار العلماء، ثم تم تغير اسمه الى مجلس الشورى عندما صدر التعليمات الأساسية في عام (1926م)، وطرأ فيه تغيرات نظامية بين عامي (1927م، و 1928م)، حتى تم إعلانه بشكله الحالي في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز عام (1992) (موقع مجلس الشورى، 2019).

السلطة القضائية، إذ لا توجد سلطة تفوق سلطة الملك، فلا نبالغ إن قلنا ما يصدرها النظام من الأنظمة والقوانين، وما تشكلها من هيئات جديدة مثل هيئة البيعة وغيرها غالبا ليس إلا توطيدا لسطلة الملك وأفراد أسرته، إذ المناصب العليا والحساسة دائرة بينهم، بالإضافة الى غياب مبدأ الفصل بين السلطات، مما جعل معظم تلك السلطات والهيئات غير مسؤلة إلا أمام الملك وهذا يتنافى مع مباديء الحكم الرشيد، والدولة المؤسساتية.

2. المتغيِّرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي السعودي

نظراً لموقع المملكة الجغرافي ومكانتها الدينية ومركزها الإقتصادي القوي أصبحت موضع إستقطاب إقليمي ودولي، خصوصاً بعد توحيد المملكة، ثم إكتشاف النفط، مما جعلتها محلّ أنظار الدول الكبرى. فنظام الحكم في المملكة العربية السعودية تؤثِّر فيها العديد من المتغيرات. سوف نتناول هذه المتغيّرات عِبر تقسيمها إلى المتغيِّرات الداخلية والخارجية كالآتي:

1.2 المتغيِّرات الداخليّة

وهي تلك المتغيّرات التي أثّرت على نظام الحكم في المملكة على المستوى الداخلي، وسوف نقوم بتقسيمها الى المتغير القبلي والمتغير الديني والمتغيّر الإقتصادي كالتالي:

1.1.2 المتغيِّر القبلي

القبيلة هي الوحدة الأساسية للنظام السياسي والإجتماعي في الجزيرة العربية، وكان التكوين الإجتماعي قبل قيام الدولة السعودية عبارة عن أمارات ومناطق تحكمها القبائل المتواجدة، والنظام القبلي للحكم كان مبنياً على مبدأ الوراثة، بحيث تقوم على أساس من الدم والنسب ضمن القبيلة او الأسرة المالكة، بعد ما أخذت شرعيتها عن طريق السيف او الدعم الإجتماعي وربما الإثنين معاً(الزيدي، 2000، ص48). وقد وصف بعض الباحثين دول الخليج، ومنها المملكة العربية السعودية، بأنها ما هي إلا قبائل بأعلام(Tribes with flags)، وان شعور الفرد بالمواطنة فيها موكولة الى الولائات القبلية بصفته عضوا في الجماعة القبلية (غباش، 2003).

فالدولة السعودية قامت في طور انبعاثها بدعم سيادة الدين على البداوة المنقسمة، ودمج القوة العسكرية للقبيلة في النفوذ الروحي ليضمن من خلاله ولاء معظم قبائل الجزيرة العربية للدولة السعودية، وذالك بإعطائهما وظيفة سياسية مشتركة ، وتمرّ ذالك عندما قام الملك (عبدالعزيز آل سعود) بتوطين "الإخوان" في هُجُر، وجمعهم في معسكرات، حيث كانوا يشكّلون القوة العسكرية المكوّنة للهوية القبيلة في المملكة، فتم تعبئتهم دينيا، وتعلموا مباديء الدعوة الوهابية، وكان الغرض وراء ذالك توحيد المملكة بعد السيطرة على الرياض ومصادرة أراضي الحجاز التي كانت خاضعة لسيطرة القبائل المناوئة لها(; Khoury & Joseph, 1991, p. 227 الأيوبي، 2010، ص270).

طرأت تحولات جوهرية على منظومة القبيلة في عهد الملك المؤسس (عبدالعزيز آل سعود) تحديداً بعد توحيد المملكة، إذ اقتضت مرحلة ما بعد البناء ظهور القبلية كمبدأ تنظيمي متجانس داخل الدولة، وتجمعها بها أهداف سياسية وإقتصادية مشتركة بحيث تم توظيف القبيلة سياسياً، وقام الملك بدمجها في التنظيمات السياسية ، وهي ما أسماها (النقيب) بالقبلية السياسية (النقيب، 1996، ص9).

السلطة السياسية في السعودية تتمركز بالكامل حول أسرة آل سعود من قبيلة بني حنيفة، ، وقد قام الملك عبدالعزيز آل سعود في فترة حكمه بوضع آليات ضمنت تماسك أسرته، وعمل على توطيد حكمها عبر إستكثار سلسلة من المصاهرات مع القبائل الأخرى، سعيا منه لتوظيفها كوسيلة سياسية قوية يمكنه من خلالها إستقطاب القبائل واستخلاص ولائها للدولة، لدرجة يقول جون فانوس في كتابه (أقدم أصدقائي العرب): " كان الملك عبد العزيز يطلق زوجة ليأخذ بأخرى وغرضه مصاهرة القبائل"(مركز دراسات المملكة العربية السعودية، 2017)، ويذكر الزركلي بأن نسله ونسل اخوته وابنائه يمكن ان تتألف منه قبيلة كاملة، إذ تزوج عبدالعزيز ، خمسة وعشرين مرة ، رزق من خلالها بستة وثلاثين ابنا، وتزوج أولئك الأولاد بدورهم أكثر من مرة (الزركلي، 1988، ص345). لكن بعد أن تولّى أبناءه السلطة من بعده ظهر استحواذ واضح لبعض الأجنحة على الأخرى، وهذا ماحدث في أواخر الستينيات عندما إمتلكت إحدى الأجنحة نفوذا واسعاً وهي جناح السديريون السبعة المتألفة من سبعة من أبناء الملك من زوجته الأميرة حصة بن أحمد السديري، فعلى الرغم من تولية فيصل للحكم في سنة (1964م) ، إلا ان الجناح السديري إستطاع

ان يهيمن أخيرا عندما أصبح الأمير فهد الحاكم الفعلي في عهد الملك خالد (1975-1982)، وتولّى فهد السلطة رسميا في 1982(لاكروا، 2012، ص21).

القبلية في السعودية باعتبارها نظاما يقوم على أساس الدم والتوريث، قد أثرت بشكل كبير على أداء النظام السياسي، سعت من خلالها العائلة المالكة التي تتجاوز عدد أفرادها الذكور(20000) عشرين ألف، (وهم المعنيون باستلام المناصب) على خمسة وثلاثين فرعا عائليا، وقام الذكور منهم بالسيطرة على كافة المؤسسات السياسية في الدولة، بحيث يتولون المناصب الحساسة مثل وزارتي الداخلية والدفاع، و الحرس الوطني، إضافة الى وكالة الإستخبارات (ناهي، وعلي، 2015، ص27).

بعد وفاة الملك فهد في عام (2005م) أصبح عبدالله بن عبدالعزيز ملكاً للمملكة ، وهو خارج الجناح السديري، قام الملك عبدالله بدوره بتعين الأمير سلمان بن عبدالعزيز وزيراً للدفاع، ومن ثم ولياً للعهد في يونيو (2012م) ليعتلي العرش بعد وفات أخيه غير الشقيق الملك عبدالله في (23 يناير 2015م)، ولايزال يزاول سلمان وهو ثاني السديرين بعد الملك فهد هذا المنصب حتى تأريخ إعداد هذه الرسالة (وكالة الأناضول، 2018).

(الباحث): إلى جانب هذا النمط القبلي للدولة السعودية، لاينكر بأن هناك أجهزة ومؤسسات بيروقراطية، غير أن القبيلة تلعب دورا بارزاً فيها ولايزال المجتمع السعودي المحافظ شديد التمسك بالتقاليد، وكان للمؤسسة الدينية، والملك المؤسس(عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود) وابنائه من بعده، دور واضح في تكوين هذه الذهنية لدى السعوديين، إذ يُنظر الى القبيلة كمتغيرمؤثر لدعم النظام وبقائه هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكننا القول بأن العائلة المالكة وأعدادهم الكثيرة هي بمثابة قبيلة كبيرة تضم القبائل الأخرى وتهيمن عليها، فعملية المصاهرة التي قام بها(عبدالعزيز آل سعود) مع القبائل الأخرى خصوصا المعادية له مثل الشمّر كانت لها الأثر البالغ في الحفاظ على هذا التقليد، وممارسة دور الوالد الذي يجمع أبنائه ويمن عليهم بالعطايا والهبات، إلّا أنّنا نرى بأن الأمر لايبقى كما هو عليه ، فبينما تتوسع شبكة العلاقات بين أفراد الأسرة المالكة ، في الوقت نفسه تكبر مصالح هؤلاء أيضا، والتي من شأنها ان تشكل تهديدا على إستقرار النظام او حتى بقائه حال ظهور جيل من الشباب بين الأمراء والأبناء والأحفاد ممن يرون أنفسهم أولى بالسلطة والإمتيازات، علاوة على الأصوات المعارضة داخل المملكة وخارجها المطالبة بالإصلاح والتغير لتوسيع المشاركة السياسية وضمان الحقوق والحريات.

2.1.2 المتغيرِّ الديني

منذ تأسيس الدولة السعودية الأولى في متنصف قرن الثامن عشر إثر تحالف قبلي ديني، كانت هناك ركيزتين أساسيتين قامت عليهما تلك الدولة، تمثلت في الشراكة بين البيت السعودي في نجد، وبيت الشيخ محمد بن عبدالوهاب الرجل الديني، في حين يوفر آل سعود السلطة والإستمرارية للمملكة، يقوم آل الشيخ الذي بيده السلطة الدينية والأخلاقية بإضفاء الشرعية على هذه الشراكة الناجحة، وظلت العلاقة وثيقة بين البيتين على مدى أجيال عديدة(Bligh, 1985, p.37).

تبنّى محمد بن عبدالوهاب دعوته الإصلاحية في الجزيرة العربية عبر تمسكه الشديد بالنص في المجالات العقدية والشعائرية، فكانت دعوته تلك إمتداداً، وإحياءً للسلفية التأريخية التي نادى بها ابن تيمية الحراني وأتباعه، ودخل في نزاع شديد مع الفرق الإسلامية الأخرى، تحديداً الفرقة الصوفية وعقيدتها التي كانت الإمبراطورية العثمانية قد تبنتها في مصر والحجاز آنذاك، (ابو رمان، 2013، ص58).

هكذا دخلت الدعوة الوهابية في صراع فكري ضد خصومها طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقامت برسم الحدود العقائدية بين الدين الحق والدين الباطل على حد زعمهم بغية التجانس المذهبي وحمايته، ولعل مايشهد لذالك هو قيامها بتطوير المنظومة الفكرية القائمة على عقيدة الولاء والبراء في تلك الفترة، تحديداً بعد تعرّض الإمبراطورية العثمانية لإمارة نجد في أعوام(1815م، 1838م، 1871م)، وتجلت هذه المحاولات بوضوح في فتاوي شيوخ الدعوة منهم على سبيل المثال: سليمان بن عبدالله (ت 1818م)، ثم أُصِّل لها بعده في كتابات مرجع المذهب عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (ت 1868م) الحفيد الأصغر لمحمد بن عبدالوهاب وابنه عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ (ت 1876م)، والشيخ حمد بن عتيق(ت 1889م). (ملين، 2013، ص127-131).

على الرغم من المساهمة الفعّالة للمؤسسة الدينية في إعادة بناء الإمارة السعودية باعتبارها الضامن الوحيد لتطبيق الشريعة، وتوثيق التعاون بين الراعي والرعية القائم على النصح والموعظة الحسنة، وبعد مباركة رجال الدعوة لسياسات الملك عبدالعزيز آل سعود(1902م-1952م) وقيام الأخير بالمصاهرة مع أسرة آل الشيخ عبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ، إذ تزوّج ابنة عبدالله،وجدت رجال الدين فرصة للأخذ القاطع بالمذهب الوهابي وتوظيف سلطتها للدفاع عن مصالحها الدينية والدنيوية

للسلفية الوهابية(ملين، 2013، ص153-173)، وفي المقابل كان الملك عبدالعزيز هو الآخر يحاول الإنفراد بالسلطة وحقه في إعلان الإصلاحات والحروب، وحصر دور المؤسسة الدينية في القضاء فقط، خوفا من معارضة رجال الدين لمعالم التحديث التي كان الملك يرجوها في علاقاتها مع العالم الخارجي، وقد إزدادت هذه المحاولات بعد مجيء فيصل الى الحكم، وتطلعاته الى السيطرة الكاملة على المجالات الإجتماعية والقضائية، وكان يهدف الى تفتيت القضاء الديني، والحد من الاحتكار الذي يتمتع به مفتي الأكبر في المجال القضائي، فقام بإنشاء وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بجانب هيئة للإفتاء تتضمن عشرين عضوا، كما وأطلق سلسلة من الإصلاحات في حق هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (هادي، 2015، ص92).

كان فيصل يريد بتلك الإجراءات إنفتاح المملكة في وجه العالم الخارجي، وفي الوقت نفسه إبعاد المؤسسة الدينية من المجال القضائي ليعين القانونيين فيه غير أن المؤسسة الدينية على الرغم من عجزها عن معارضة الملك إلا أنها لم تستسلم، واستطاع واحد من أبرز علماءها وهو محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت 1969م)أن يعيد للمؤسسة الدينية مكانتها في القضاء، واستطاع محمد ابراهيم ان يقنع الحكومة بتعين رجال الدين فيها بجانب المهنيين، وان يعين أعضاء المؤسسة الدينية في المعاهد والجامعات، وأخذ يحمل لنفسه لقب مفتي الديار السعودية، علاوة على إشرافها على تلك المؤسسات النظامية، فأصبح من كل ثلاثة من العاملين فيها إثنين منهم تابع للمؤسسة الدينية، هكذا تخطت المؤسسة الدينية عهد التأسيس ودخل في عهد التنظيم بحيث أصبحت تتواجد بطابع مؤسساتي مؤثر في النظام السعودي الجديد(هادي، 2015، ص93).

تتكون المؤسسة الدينية في الدولة السعودية من عدة هيئات في هيكلها التنظيمي أبرزها مايلي:

أولاً: هيئة كبار العلماء: تكونت بمرسوم ملكي عام (1971م) متضمنة عشرين عضوا من العلماء في المملكة إلى جانب الرئيس، ويشترط ان يكون أعضاء الهيئةء مختصين في الشريعة الإسلامية ويتم اختيارهم بأمر ملكي، وتقع على عاتق الهيئة مسئولية إبداء الرأي الذي يعتمد على الأدلة الشرعية في المسائل المحالة إليها من قِبل الملك أو الحكومة، كذلك تختص الهيئة بالتوصية في القضايا الدينية التي ترتبط بإقرار أحكام عامة تسترشد بها الحكومة، علاوة على إصدار الفتاوى في قضايا ذات علاقة بالشئون الفردية (مجموعة باحثين، 2011، ص72-73).

ثانياً: الرئاسة العامة لإدارة البحوث الدينية والإفتاء: تعتبر رئاسة تلك الهيئة بمثابة القيادة الفعلية داخل المؤسسة الدينية، كونها تمارس إشرافاً كاملاً على تسيير الأعمال الدينية والدعوى داخل المجتمع السعودي، كما ويتم إختيار أعضاء تلك الهيئة من قِبل هيئة كبار العلماء يرأسها رئيس الهيئة، ومن أبرز الأعمال التي تقوم تلك الهيئة بالإشراف عليها هو تحديد مصادر الفتاوى في المملكة العربية السعودية، وتحديد شكل ومحتويات المناهج الدراسية في الجامعات والمدارس حتى تكون متناسقة مع الخط الرسمي للمؤسسة الدينية، بالإضافة الى الإشراف المباشر على سير أعمال الدعاة والمرشدين (الأمانة العامّة لهيئة كبار العلماء، 2019).

ثالثاً: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: تختص تلك الهيئة بمهام مباشرة يتم ترجمتها في المجتمع السعودي في العديد من المجالات، منها حث الناس على المواظبة على الصلاة الجماعية داخل المسجد، وإغلاق المحلات التجارية في أوقات الصلاة، ويتم إطلاق اسم "المطوع" على الرجال "المطاوعة" الذين تتكون منهم تلك الهيئة، ، كما أن المطاوعة لهم مسئوليات أخرى اجتماعية داخل الأسواق والساحات العامة والتي تتمثل في منع الناس من التصرف بشكل يبعد عن الأخلاق والتقاليد الاجتماعية. (الطائي، 2013 ص282-283).

إذن المؤسسة الدينية في السعودية، تواجدت بقوة في سيطرة نفوذها على مفاصل الدولة، وأصبحت أسرة آل الشيخ وهم أحفاد الشيخ محمد بن عبدالوهاب مؤسس الحركة الوهابية تهيمن على مناصب عليا في الدولة، مثل القضاء، وهيئة كبار العلماء، وأمراء المناطق، ومنصب مفتي عام المملكة، ولها جامعات خاصة بها مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المدينة المنورة، إضافة الى ماتمتلك هذه المؤسسة من سلطات رقابية، بل وأمنية تتمثل في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بحيث تمكنها هذا التوسع في منظومتها من حشد الجمهور وتعبئتهم دينيا وثقافيا، والتي لم تزل تؤثر على مراكز صنع القرار السياسي في السعودية، مما جعلها شريكاً، ورديفاً، للمؤسسات السياسية الأخرى داخل المملكة، وفي خارجها أيضا من خلال التواصل مع الوافدين اليها خصوصا في مواسم الحج، والطلبة، والعمال، والتأثير عليهم بحيث يضمن ولاء تامّاً لدى المجتمع السعودي تجاه هذه المؤسسة، معتبراً إياها حامية لثوابت الشريعة الإسلامية في المملكة(الكرطاني، 2016، ص204-205).

جدير بالإشارة، تعيش في السعودية أقلية شيعية يسكنون في مناطق متفرقة من المملكة، بالرغم من عدم وجود إحصاء رسمي بسبب التهميش والمضايقات التي يتعرضون لها، لكن حسب بعض الإحصاءات غير الرسمية تتراوح تعدادهم مابين (15-20) في المئة من مجموع سكان المملكة، معظمهم من الإثنا عشرية، والباقي من الإسماعيلية والزيدية، وعلى صعيد الديموغرافيا تتوزع غالبية الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، مثل القطيف والغوار والأحساء، ويسكن البعض الآخر منهم في المناطق الغربية في المدينة المنوّرة يعرفون بـ(النخاولة)، والبعض متواجدون في ينبع وجدّة والمكة المكرّمة أيضاً، فيما يخص التمثيل السياسي، يشكّل الشيعة (0%) من مجلس الوزراء إذ لم يعرف حتى الآن أنهم استلموا مناصب رئاسية او وزارية، ويمثّلون (3%) في مجلس الشورى، و (18%) في مجلس المناطق، وتحظر ممارسة الشعائرالدينية المختصة بتلك الطائفة علناً (إبراهيم، 2007، ص 5، 10).

(الباحث): من الطبيعي أن تكون للدين الإسلامي مكانة ودور بارز في المملكة العربية السعودية بصفتها دولة يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكّانها، و تمثّل مركز العالم الإسلامي لوجود مقدسات المسلمين (الحرمين الشريفين) ويتوافد اليها المسلمون في أنحاء العالم، إلا ان هناك أموراً مقلقة منها: ما تتعلق بذالك التطبيق الصارم للدعوة الوهابية المنتسبة الى السلفية والتي تفرضه المؤسسة الدينية على الحياة الإجتماعية للسعوديين خصوصاُ من خلال ما تقوم به الشرطة الدينية (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) من التدخل في فرض سلوك إجتماعي معيّن، وطريقة أداء الشعائر، والواجبات الدينية، وكيفيتها التي تعتبر مساساً بالحرية الفردية، والتي لا يتناسب بإعتقادنا مع ما جاء به الإسلام من التيسير ورفع الحرج والمشقة عن الناس، وإن كانت بعض سلطات تلك الهيئة قد تم تقويضها في الآونة الأخيرة بعد أن إعتلى الملك (سلمان بن عبدالعزيز) العرش عام (2015)، حيث منعت تواجدها في الأماكن العامة، وهناك أمر آخر يثير الجدل ألا وهو التمايز المذهبي والطائفي وتضيق إطار حرية الدين والإعتقاد، ففي السعودية تم تهميش المذاهب السنية الأخرى مثل الشافعية والحنفية، كما أن الطائفة الشيعية مهمشة بصورة شبه كاملة، والقرار بمنع الإعلان عن أفكارهم ومعتقداتهم، وعدم تواجدهم الفعّال في الأجهزة الحكومية (التنفيذية، التنظيمية، القضائية) يتناقض تماماً مع ما تزعمه المملكة العربية السعودية من دخولها عصر الإنفتاح، والحداثة، والتطور، ولا يتماشى مع مباديء حرية الفكر والإعتقاد، وكذالك قضية عدم السماح للأقليات من الأديان والطوائف الأخرى بإعلان شعائرهم ، أيضا مما يؤخذ عليه المؤسسة الدينية المدعومة لدى النظام السياسي السعودي.

3.1.2 العامل الإقتصادي

كانت الدولة السعودية في مرحلة ماقبل إكتشاف النفط إلى عام(1938م)تعتمد على الرعي، وما تحصل عليها الدولة من عائدات مواسم الحج، فكانت منطقة نجد تعاني من ضعف إقتصادها وكان سكانها يعتمدون بالدرجة الأولى على الثروة الحيوانية والزراعة، وربما وجد عدد قليل من التجار في القرى، غير أن الأوضاع في مملكة الحجاز أفضل بقليل حيث كان الإعتماد الأساسي على مداخيل مواسم الحج والعمرة خلال أشهر الحج ليتحول الإعتماد بشكل رئيسي على النفط بحلول عام (1938م) وما بعده(عطوان، 2015، ص342).

بعد توحيد المملكة، كان على الملك عبدالعزيز أن يواجه النفقات العسكرية، وفي الوقت نفسه حدث نزاعات في العسير، وكذالك في المناطق الحدودية مع اليمن[1] عام(1934م) ، بالإضافة الى تراجع عائدات الحج بمعدل الثلثين، علاوة على ما كان يحتاجه الملك من إعانات مالية يدفعها للقبائل من أجل إبقائهم تحت السيطرة، فكان على ابن سعود أن يبحث عن مخرج ، لذالك بعد عودته من مصر قام بمنح إمتياز الكشف والتنقيب عن النفط لشركة سوكال الأمريكية(SOCAL) عام (1933م)، في المنطقة الشرقية للمملكة، ومن خلال السنتين الأولى من الإمتياز، إستلم المملكة ما يعادل) 350) الف دولار أمريكي، وبحلول سنة (1938م) تم إكتشاف النفط وحصلت السعودية من خلالها 3.2 مليون دولار أمريكي في تلك السنة، وأصبحت المملكة منتجا رئيسيا للنفط بحلول عام(1949م)، وذالك بانتاج (500,000) برميل يومياً، وازدادت مداخيل النفط ليصل الى) 212(مليون دولار أمريكي في عام) 1952م(، وتأسست في تلك الفترة شركة النفط العربية الأمريكية (ARAMCO)، (غولد، 2014، ص85-85).

[1] تعود النزاعات إلى خلاف تأريخي بين الدولة السعودية الناشئة والمملكة المتوكلة اليمنية بزعامة الإمام يحيي بن حميد الدين الزيدي، والذي كان يطالب بالأحقية والأولوية بمنطقة عسير، وكانت منطقة (عسير) قد ضُمّت الى السعودية بموجب إتفاقية (مكة) بين الطرفين عام (1926م)، لكن بعد سيطرة ابن سعود على الحجاز قامت القوات اليمنية بفرض سيطرتها على (العسير) تحديدا منطقة تسمى (البدر)، فأرسل ابن سعود جيشا بقيادة ابنيه سعود وفيصل، فبدأت المواجهة بين الطرفين عام (1934م)، وانتهت باتفاقية (الطائف) القاضية بضم المناطق مؤقتاً الى السعودية في العام نفسه، على أن تجدد الإتفاقية كل عشرين عاماً(Wynbrandt, 2010, p.188).

لعب النفط دورا أساسيا في تحول المملكة إقتصاديا نحو الأفضل، خصوصا بعد أن تأسست منظمة البلدان المصدرة للنفط(OPEC) في بغداد عام (1960م) ، وكانت السعودية من أعضائها المؤسسين، ليزيد إنتاجها النفطي عام (1971م) بنسبة (25%) في المئة وكان لتلك الزيادة تأثير كبير على إقتصاد المملكة، وأحدثت بدورها تغيرات إقتصادية، وإجتماعية، وسياسية ملحوظة، وتقدماً في البنية التحتية للدولة، بحيث مهّد الطريق أمامها لتتبوأ مركز الصدارة بين دول الأعضاء المنتجة للنفط، وشكّلت نسبة تبلغ (11.4%) من مجموع إنتاج النفط العالمي في العام نفسه(الطيار، 1997، ص65).

في عام (1973م) قامت الحكومة السعودية بشراء (25%) من حصة شركة ارامكو، وبعدها بعامين تمت بناء مدن صناعية للبتروكيمياويات أثّرت بدورها في تقدم القطاع النفطي في السعودية وتنمية البنية الإقتصادية، وتطوير الطرق والمباني والخدمات العامة(مؤسسة فاناك، 2013)، إلاّ أن الإنخفاض الشديد في سعر النفط بحيث بلغ متوسط أسعار العالمية (50$) للبرميل في (2015م) بعدما كانت(100$) بين أعوام (2010م- 2014م)، وكان وراء ذالك الإنخفاض في أسعار النفط جملة من الأسباب أهمها: إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، وفي المقابل كان على منظمة الأوبك (OPEC) أن تخفض من إنتاج النفط لدعم السعر كما كانت تقوم به في الماضي إلا أنها هذه المرّة بضغط من السعودية قرّرت في الجلسة الـ(166) في نوفمبر (2014)، ثم في إجتماعها في يونيو (2015) عدم خفض الإنتاج النفطي بذريعة الدفاع عن حصتها في السوق، وبالتالي أصبح هناك فائض في سوق النفط العالمية والتي قدّرت وقتها بـ(2) مليوني برميل يومياً، في الوقت الذي قامت دولٍ مثل روسيا والبرازيل وكندا ودول أخرى برفع انتاجها للنفط ، إضافة الى ما كان السوق النفط العالمي بانتظاره من جمهورية الإيران الإسلامية بعد أن توصلت مع الدول الست(الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا، المانيا) الى إتفاقية لوزان السلمية حول برنامجها النووي في أبريل (2015) في سويسرا، والتي تنص على رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية على إيران بعد تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلتزام إيران بالإتفاقية، وهناك سبب آخر يتعلق بضعف الطلب على النفط جراء ارتفاع سعرالعملة التي تقوم بها النفط وهي (الدولار الأمريكي) مما جعل سعر النفط أعلى بالنسبة لمستخدمي العملات الأخرى (سعيفان، 2015، ص2-6؛ الجزيرة نت، 2015).

إضافة الى في (ابريل/ 2016م)، أعلن ولي العهد محمد بن سلمان عن رؤية (2030)، ويرجع بعض الباحثين السبب وراء إطلاق هذه الرؤية الى العجز المالي في الميزانية، والذي كانت المملكة تواجهه بسبب إنخفاض سعر النفط وإنفاقها المتزايد على القطاع الحكومي، علاوة على المبالغ الضخمة الي كانت المملكة تنفقها على صفقات الأسلحة ، وفي حملتها العسكرية ضد الحوثيين في اليمن باسم (عاصفة الحزم)، وإن كانت المملكة تزعم بأن الرؤية إقتصادية في الأساس، وتحمل شعار(مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح)، و تهدف الى تنويع مصادر الدخل عن طريق الإعتماد على العائدات غير النفطية، وكان من المقرر وفقاً لتطلعات الرؤية ان تصبح العائدات والإستثمارات غير النفطية في المملكة هي المصدر الرئيسي لإقتصاد المملكة بحلول (2020) وذالك عن طريق خصخصة الإستثمارات الحكومية، وتطوير قطاع السياحة وإنشاء المدن الترفيهية، وتقليل نسبة البطالة عن طريق توظيف أكثر من (600,000) ألف من المواطنين، وقد قامت السعودية بطرح (5%) في المئة من أسهم شركة آرامكو في البورصة من أجل إدراجها في سوق الأسهم المالية، بحيث إكتسبتت حوالي (2) تريلوني دولار في أواخر (ديسمبر/ 2018) لتزيح شركة أبل(Apple Company) من المرتبة الأولى بـ(1.24) تريليون دولارأمريكي، ومن ضمن الخطط التنموية في إطار رؤية 2030 لتقليل نسبة البطالة، والتي تتجاوز (13%) في المئة بين السعوديين قامت المملكة بزيادة ضريبة العمالة بشكل ملحوظ للحد من العمالة الوافدة لتحل الأيدي العاملة بين الشباب السعوديين محل الوافدين من الإجانب، كما قامت برفع قيمة الضريبة المضافة(Riley, 2019; Moshashai, Leber & Savage, 2018, p.2).

(الباحث): صحيح أن المملكة العربية السعودية بفضل حجم الناتج المحلي والإجمالي لثروتها النفطية إستطاعت حتى الآن ان تحافظ على مكانتها الإقتصادية المرموقة في وضع تنافسي مع دول العالم ذوي الإمكانيات الإقتصادية، ولكن الى جانب هذه الميزة هناك مخاطر جدية من شأنها أن تهدد الإقتصاد السعودي، وإستقراره منها: ما تتعلق بإعتماد السعودية بشكل كبير على ريع النفط، والإفراط في الإنتاج والتصدير بحيث من الممكن جداً أن ينذر بأفول الموارد النفطية في ظل تأثير عامل الزمن، وسوء إستغلال تلك الموارد، وكذالك هناك مخاطر تكمن في طبيعة الإقتصاد السعودي المعتمد على ريع النفط ، والتي من شأنها ان تعرض الدولة للعجز في الميزانية حال حدوث تقلبات في أسعار النفط كما حدث لها في فترات متباينة في سنوات(1971، 1980، ، 1990) وآخره كان قبل خمس سنوات في أواخر عام (2014م)، والذي يدل في نظر(الباحث) على سوء التدابير في الخطط المالية، وصرف نسبة عالية جدا من الميزانية في النفقات العامة والحكومية لعدم إشراك القطاع الخاصة في الإستثمارات الحكومية، فالزيادة في تعداد السكان يتطلب المزيد من النفقات لتأمين الخدمات والمرافق العامة، وتلك بدورها تشكل تهديدا

لايستهان به على الإقتصاد السعودي إذا لم تفكر الدولة بجدية في البدائل، وتنويع مصادر عائداتها، و ليست رؤية (2030) إلا برهاناً على صدق ما ذهبنا اليه، تفهّم المملكة لحجم المخاطر التي من الممكن أن تهددها في المستقبل القريب.

2.2 المتغيرات الخارجيّة

تتمتع السعودية بعلاقات سياسية دبلوماسية وإقتصادية جيّدة مع دول كبرى مثل فرنسا والصين وروسيا ودول أخرى، إلا أننا نتناول في هذا البحث علاقات المملكة العربية السعودية مع كلٍ من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية لدورهما الفاعل والمؤثر في تأسيس الدولة السعودية وتوطيد أركانها وإستمراريتها.

1.2.2 العلاقات السعودية - البريطانية

تعود أصول العلاقات السعودية البريطانية الى الحرب العالمية الأولى عندما دخل العثمانيون الحرب مع الألمان ضد بريطانيا، فوقعت أنظار الدبلوماسية البريطانية على ابن سعود، وظلت تعيره الإهتمام، خاصة بعد إستيلاء الأخير على الإحساء عام (1913م)، وقلق الحكومة البريطانية من الخطر الذي من الممكن ان يتعرض له في الجانب الأيسر للحملة البريطانية على العراق من طرف القبائل التابعة الموالية للدولة العثمانية(فيلبي، 1998، ص491).

بعد سلسلة من اللقاءات الودية بين الطرفين أخذت علاقات بريطانيا مع ابن سعود تدخل مرحلة متقدمة، وأثمرت توقيع إتفاقية دارين[1] في (1915م) والتي بموجبها تخلي ابن سعود عن إدعائاته في المسقط وعمّان، وأن يمنع الإنجليز تدخل أية دولة من جهة البحر، في المقابل قبل ابن سعود بأن لايدخل في حرب أو إتفاق مع أية جهة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، وكانت هذه الإتفاقية إيذانا من بريطانيا لابن سعود في جعل إمارة نجد محمية بريطانية(فاسيليف،1995، ص293)، وأصبح ابن سعود حليفا لبريطانيا، وقد أشار الى ذالك السير ريدر بولارد(R. Bullard)[2] بقوله: "لقد كانت مساعدة ابن سعود قيّمة، لوكان تسلّم مقداراً أكبر من السلاح لكان حليفاً أكثر نفعاً" (مرزوقة، 2001، ص103).

شهدت فترة مابين أعوام (1917م - 1925م)، نزاعات بين ابن سعود أمير نجد والشريف حسين ملك الحجاز على منطقتي الخرمة والتربة، إذ تبعد الخرمة خمسين ميلاً من جبل حَضَن في حين تبعد التربة عن الجبل نفسه خمسة وسبعين ميلاً، وكان الجبل تمثل الحد الفاصل بين نجد والحجاز، وقد لعبت بريطانيا دور الوسيط في تسوية النزاعات بين حليفيه ابن سعود والهاشميين حول تلك المناطق الحدودية ، عبر ارسال البعثات من الحكومة البريطانية اليهما، وكانت المحاولة الاخيرة تمثلت في دعوة الحكومة البريطانية للأطراف المتنازعة الى حل الخلافات فيما بينهما إلا أن الشريف حسين لم يحضر المؤتمر معتبراً الأمر غير ذا أهمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان أمير الخرمة (خالد بن ناصر بن لؤي) و كان من أقارب الشريف حسين إلا أنه بسبب خلاف له مع الشريف عبدالله ابن الشريف حسين إنضم الى حركة الإخوان الوهابية التابعة لجيش ابن سعود، وهذا مما أثار حفيظة الشريف حسين فأرسل جيشا بقيادة ابنه عبدالله يأمره بالسيطرة على الخرمة، وبالفعل أقام الشريف عبدالله معسكراً في التربة، ولما علم خالد بن لؤي استنجد بـ (عبدالعزيز آل سعود)، فتحرك جيش الإخوان نحو التربة وألحقوا الهزيمة بالشريف عبدالله ومن معه من الجنود وفرضوا سيطرتهم على المنطقتين، ثم انسحبوا منها تحت ضغوطات مكتب القاهرة للحكومة البريطانية والتي لم تزل تؤيد الشريف حسين، إلا ان فرع الحكومة في الهند كانت تميل الى ابن سعود، مبتغيا في ذالك تفعيل دوره ضد إمارة ابن رشيد التابعة للعثمانيين(مرزوقة، 2001، ص108؛ فيلبي، 1998، ص504-509)، ويظهر ذالك في تقارير البعثة البريطانية برئاسة سانت جون فيلبي (1885م- 1960م) ممثل حكومة الهند البريطانية، والتي يلح فيها بضرورة دعم ابن سعود بالمال وامداده بالأسلحة والعتاد اللازم لمواجهة ابن رشيد، ثم تليها مطالبة برسي كوكس في إجتماع الحكومة البريطانية في القاهرة عام (1918م) بعدم منح لقب ملك البلاد العربية للشريف حسين، معتبرا تبعات هذا القرار من شأنها إثارة غضب ابن سعود وتمرده على الحكومة البريطانية(وهبة، 1956، ص252-254).

في مايو (1927م) عقد بريطانيا معاهدة الجدّة مع الملك عبدالعزيز، بموجبها اعترف بريطانيا باستقلال ابن سعود بصفته ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها، وفي المقابل تعاهد ابن سعود بالحفاظ على حسن الجوار مع المحميّات البريطانية

[1] ويطلق عليها معاهدة القطيف او العُقير ايضاً (مرزوقة، 2001، ص103).

[2] ريد بولارد (Sir R. Bullard)، سياسي بريطاني شغل عدة مناصب، وكان قنصلا ومعتمداً بريطانياً في جدّة خلال فترة(1923-1925، 1936-1939م) وكان يتقن عدة لغات أخرى غير الإنجليزية (مرزوقة، 2001، 103).

المتمثلة في كل من الكويت، والبحرين، ومشيخات قطر، والساحل العماني، وتعاهد الطرفان بتطويرالعلاقات فيما بينهما والحفاظ على أمن بلديهما، وفسخت هذه المعاهدة بدورها اتفاقية دارين(وهبة، 2001، ص87).

على صعيد العلاقات الإقتصادية كان الملك عبدالعزيز قد منح الإمتيازللشركة (Eastern & General Syndicate) البريطانية في عام 1922م(، في مساحة 30 الف ميل مربع من الإحساء مقابل ألفي جنيه إسترليني، وكانت تعمل في العراق ، إلا أن الشركة قد ألغت الإمتياز عام (1928م) بعد محاولات فاشلة، لاعتقادها بعدم وجود النفط في تلك المنطقة، وقد تم تغير اسم الشركة فيما بعد الى (المجموعة الشرقية) (فاسيليف، 1998، ص415).

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية عام (1939م) من جانبه تبنّت السعودية الحياد إلا أن ابن سعود كان متعاطفاً مع بريطانيا، ويؤكد هذا التقرير الذي أصدره ونستون تشرشل عام (1943م) والذي ورد فيه: "أن الساسة العرب باستثناء ابن سعود، والأمير عبدالله لم يبدو أي تعاطف نحو بريطانيا أثناء الحرب..."، ورد عليه ابن سعود قائلاً له: "عندما ننتصر، ويعم السلام، فسوف نواصل علاقتنا الحسنة مع جلالتكم، تلك العلاقة التي كان جلالتكم دوما يرينا إياها في الأيام الحالكة" (العطار، 2007، ص48).

جدير بالذكر شهدت العلاقات بين البلدين منحدرا بسبب الهجوم الثلاثي لـ(إسرائيل وبريطانيا وفرنسا) على مصر، لكن بمجيء الملك فيصل بن عبدالعزيز الى سدّة الحكم، تحسنت العلاقات بين البلدين مجدداً، وازداد حجم التداول التجاري بينهما خصوصاً بعد تسلّم مارغريت تاتشر منصب رئيس الوزراء في بريطانيا، وزيارتها للرياض، ودخلت السعودية مع تاتشر في توقيع الإتفاقية المعروفة ب(صفقة اليمامة1) في عام (1985م) بمبلغ قدرها حوالي (43) مليار جنيه استرليني يتم تسديدها من خلال تصدير ما يعادل (500) ألف برميل نفط يومياً من السعودية الى بريطانيا، ثم في عام (1988م) وقعت وزارتا الدفاع للبلدين (صفقة اليمامة2)، إستلمت السعودية بموجبها معدات عسكرية قيمتها حوالي (10) مليار جنيه استرليني، بالإضافة الى بناء قاعدتين حربيتين، تم تسديدها عبر تصدير حوالي (600) الف برميل من النفط يوميا الى بريطانيا، ولعبت تلك الصفقات دوراً كبيراً في تزويد الترسانة السعودية بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية، وسارت المملكة العربية السعودية باتجاه تعزيز علاقاتها مع بريطانيا، بحيث ارتفعت الصادرات البريطانية الى السعودية بنسبة (20%)، وقام بريطانيا بنشر قواتها البرية والجوية والبحرية في الخليج دفاعاً عن حليفها، وفي السياق نفسه، أطلق الفريقان مذكرة تفاهم في عام (2005م) تقضي ببيع الأسلحة للسعودية بقيمة (10) مليار جنيه استرليني متضمنا إستبدال الطائرات القديمة (Wearing, 2016, p.14).

لا تزال تلك العلاقة بين البلدين قائمة لحد الآن، وقد أفاد خبر نشره صحيفة غارديان البريطانية في يونيو (2019م)، بأن مع بدء الحرب الأهلية في اليمن عام2015، وإعلان عاصفة الحزم من لدن دول الخليج بقيادة السعودية، دخلت بريطانيا مع السعودية في صفقة لبيع الأسلحة بقيمة 4.7 مليار جنيه استرليني، الصفقة التي رفعت الدعوى بسببه على الحكومة البريطانية، واعتبرته محكمة الإستئناف لهذا البلد، بأنها صفقة غير قانونية، وقد اعترض على ذالك وزير الخارجية السعودية عادل جبير من خلال رحلته الى لندن بقوله: "إن بيع الأسلحة للسعودية يجب ان يستمر، الذين يدعون الى ايقافها، هم ضمن حشود طالبي الموت لأمريكا" (Sabbagh & McKernan, 2019).

(الباحث): أرى أن العلاقات (السعودية- البريطانية) منذ دخول الملك عبدالعزيز في الرياض حتى عقد(معاهدة جدّة) يُرى منها بوضوح بأن ابن سعود كان يتعامل مع البريطانيين بحذر شديد، ونحن نرى أنه كان محقاً في ذالك لأن تعامل بريطانيا معه كان لأسباب إستراتيجية، وأمنية تتعلق بنفوذها في المنطقة، وقد لجأ إلى إستقطاب ابن سعود للحد من نفوذ الدولة العثمانية، والتي كانت بريطانيا تعتبرها تهديدا جدياً على مصالحها في منطقة ساحل الخليج الواقعة تحت حمايتها، كما أن خوفها من غارات القبائل البدوية المتواجدة على تخوم تلك المناطق التابعة لها هو السبب الآخر وراء تعاطفها مع الملك عبدالعزيز لانها رأت من إمارة نجد تلك القوة التي بمقدورها ضبط تلك القبائل، ولم تبد هذه النوايا قبل سيطرة ابن سعود على الرياض لأنها كانت لاتثق بقدرته في مواجهة آل الرشيد حليف الأتراك، وفي الوقت نفسه أرى أن ابن سعود كان ذكيا بما فيه الكفاية للنيل من خصومه (آل رشيد) ولم يكن قبوله للدخول في الحماية البريطانية وفقا لـ (معاهدة دارين) إلا لثقته بنفسه، وانه سوف ينجح في الحصول على دعم الإنجليز لضم الحجاز الى دولته المرتقبة، وكان لشخصيته القوية دور فعّال في إقناع الإنجليز للإعتراف بمملكته بعد ضم الحجاز اليها، ويتضح لنا بأن تبادله للرسائل مع (تشرشل) إبان الحرب العالمية الثانية، والبدء بإعطاء أول إمتيازللكشف والتنقيب عن النفط للشركات البريطانية يراهن على انه كان يتعاطف مع الإنجليز أكثر من غيره ، إلا أن بروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة قوية تنافس شريكها على النفط السعودي قد غيّرت مجرى المعطيات تماماً، وإن كانت البلدين منذ حرب الخليج الثانية رجعا ليتمتعان بعلاقات تجارية وأمنية وثيقة لدرجة تعرض بسببها بريطانيا للنقد، والمسائلة أحيانا.

2.2.2 العلاقات السعودية – الأمريكية

ترجع أصول العلاقات السعودية الأمريكية الى عام (1933م)، عندما أعطى ابن سعود الإمتياز النفطي لشركة (SOCAL) بناء على طلب الملك عبدالعزيز بن سعود من الولايات المتحدة الأمريكية فتح العلاقات مع بلده مبتغيا في ذالك إعتراف أمريكا بمملكته، وكان لهذا الإمتياز أثر بالغ في تقوية العلاقات بين الدولتين، نتيجة لذالك قامت الولايات المتحدة بإعطاء قرض مبلغه (10) مليون دولار أمريكي للسعودية (Al-Kahtani, 2004, p.215-217).

في (1943م) تخطى العلاقات المجال الإقتصادي، وأعلن واشنطن بأن "الدفاع عن السعودية أمر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، وكان السبب وراء ذالك كما ذهب اليه (فريد هاليداي) هو خوف الشركات النفط الأمريكية من بريطانيا لأن الأخير وبطلب من أمريكا قامت بقرض (17) سبعة عشر مليون دولار للسعودية على دفعتين مابين عامي (1941-1942)، خافت الولايا المتحدة أن تستغل بريطانيا ذالك لتوسيع نفوذها في السعودية أو البدء بالتنقيب عن النفط تحت غطاء القضاء على الجراد، وقد توالت هذا التصريح(لواشنطن) وصول بعثة أمريكية من الخبراء العسكريين لتدريب جيش ابن سعود، وقامت القوات الجوية الأمريكية ببناء مطار حربي في ظهران قرب حقول النفط، لتصبح أكبر قاعدة جوية أمريكية تفصل ما بين أمريكا وخصومها من الألمان واليابان(هاليداي، 2010، ص59)، ولم يتوقف العلاقات الإستراتيجية بين البلدين عند هذا الحد، ففي شباط عام 1945 إلتقى ابن سعود بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت[1] على متن البحرية في السويس، وعقدا هناك إتفاقا قائماً على مبدأ "النفط مقابل الأمن"، وتحولت تلك العلاقات إلى الشراكة بينهما، ثم تحوّل إلى (التحالف الإستراتيجي)، منذ أواخر الخمسينيات في القرن المنصرم(الشيخ، 1994، ص27).

شهدت العلاقات(السعودية – الأمريكية) تأزماً حاداً في فترة مابين (1973-1975م)، وذالك بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي، ودعم الولايات المتحدة الأمريكة لإسرائيل مما دفعت بالسعودية أن تقف الى جانب مصر وسوريا في حرب أكتوبر(1973م)، وبلغ الأمر الى درجة تبادل التهديد بين الطرفين، أما عن الجانب السعودي فقد أعلنت السعودية على لسان الملك فيصل عن حظر تصدير النفط الى الولايات المتحدة حتى تراجع الأخير سياساتها تجاه القضية العربية، وأما عن الجانب الأمريكي فقد طرح كلٌ من الرئيس الأمريكي جيرالد فورد(1974- 1977م) ووزير خارجيته هنري كيسينجر(1973-1977م)، ووزير دفاعه جيمس شيلسنجر(1973-1975م) في تصريحاتهم فكرة إستخدام الولايات المتحدة الإمريكية للقوة العسكرية من أجل السيطرة على حقول النفط على ساحل الخليج العربي إذا ما استمر الحظر وأسموه بـ(الإحتكار للنفط)، إلّا أن مقتل الملك فيصل في (مارس/1975م) على يد ابن اخيه (فيصل بن مساعد) دون دافع موثوق عمل على عودة العلاقات الثنائية بين البلدين الى سابقة عهدها، بل تطورت أكثر من ذي قبل هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينيات من القرن الماضي تطبق سياسة العمودين (العمود النفطي السعودي- العمود الشرطي الإيراني) والتي تطلق عليها مبدأ (نيكسون)[2] غير أن هذا المبدأ سقط بسقوط نظام (الشاه) في إيران، ونجاح ثورة آية الله الخميني في عام (1979م)، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية أن تتوجه بمزيد من الإهتمام إلى السعودية حليفها الباقي في المنطقة، فقامت بالإعلان عن مبدأ (كارتر) في (يناير/1980) القاضي بالمحافظة على بقايا النفوذ الأمريكي في الخليج، والذي بموجبه تتولّى الولايات المتحدة الأمريكية حماية النفط الخليجي من منابعه حتى مصباته ضد الخطر السوفيتي، وتتصدى لأية هجوم تقوم به القوى الإقليمية ضد دول الخليج تحديداً المملكة العربية السعودية، هكذا تميّزت العلاقات السعودية- الأمريكية في ثمانينات القرن المنصرم بالتعاون المشترك ضد التدخل السوفيتي في الخليج، وفي أفغانستان أيضا، حيث تقدّم الطرفان للدعم بالتدريب والسلاح، وتمويل من سمّوا بمجاهدي الأفغان، بل دفع بهم الأمر الى نقل القتال داخل الأراضي السوفيتية، ووفقاً للمخابرات السوفيتية كانت الأسلحة أمريكية تموّلها السعودية، و تدفع ثمنها ليتم نقلها إلى (إسلام آباد) عاصمة دولة الباكستان(الجهماني، 2003، ص51-60).

جدير بالإشارة، كانت وراء هذا الإرتباط الشديد للسعودية بالولايات المتحدة الأمريكية العديد من المتغيرات أهمها كانت تتمثل في خوف السعودية من إنتقال عدوى الثورة الإيرانية إليها، وكذالك تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988)

[1] فرانكلين روزفلت(1882-1945 -Franklin. D. Roosevelt)، ولد في نيويورك، وكان عضوا في الحزب الديمقراطي عندما انتخب في مجلس الشيوخ عام 1910م، ثم انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في آذار/1933، وهو الوحيد بين رؤساء أمريكا الذي انتخب ثلاث مرات متتالية، في عهده دخل الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بعد ان كانت محايدة (الجزيرة نت، 2019).

[2] مبدأ قام بإعلانه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في(يوليو/ 1969م)، مفاده أن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الدول الآسيوية على تحمل مسؤليات الدفاع عن نفسها، بمساعدة ومشورة أمريكية، في حين تركز الولايات المتحدة على الأدوات الإقتصادية، وتقوم بحصر التدخل في التهديدات التي تمارسها القوى النووية (Kimball, 2006, p.60-63).

على دول الخليج، والتي أثّرت في السعودية لتوجيه سياستها الأمنية نحو تحديث التسلح في الجيش، والتطلع الى عقد صفقات أسلحة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يتناسب مع التهديدات المرتقبة في المنطقة (البرزنجي، 2009، ص40-41)

عقب إحتلال القوات العراقية للكويت، إلتقطت الأقمار الصناعية الأمريكية صوراً للقوات المدرعة العراقية، وهي تتجه باتجاه الحدود السعودية، فقام وزير الدفاع الأسبق ديك تشيني(1989-1993م) بإطلاع السفير السعودي لدى الولايات المتحدة الأمريكية الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز(1983-2005م) على تلك الصور، ومن جهته تحدّث مستشار الأمن القومي الأمريكي برنت سكوكروف(1975-1993م) مع بندر باسم الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب(1989-1993م)، وأبلغه بأن الولايات المتحدة الأمريكية تميل الى مساعدة السعودية بكل الوسائل الممكنة من اجل الدفاع عنها، ثم دخل بوش في المكتب حيث يتناقش الرجلان (سكوكروف وبندر)، وأبدى المخاوف المحتملة لبندر بنفسه وأعلمه بانه يخاف من أن تكون السعودية هي الدولة (الثالثة) في قائمة صدام حسين(يقصد بها بعد ايران والكويت)، ثم لا تطلب السعودية العون إلا بعد فوات الأوان، فرجع الأمير بندر الى السعودية مستعجلاً، ومعه قائد قوات التحالف الدولي ضد إحتلال العراق لدولة الكويت الجنرال شوارزكوف(1956-1991)، من جهته أبلغ الجنرال السلطات السعودية بان خمس دبابات عراقية تخطت الحدود السعودية غير أنه ليس متأكداً من نوايا العراق، هكذا وبعد تبادل الآراء ونقاش طويل بين الملك فهد بن عبدالعزيز، وولي عهده وكان آنذاك الأميرعبدالله بن عبدالعزيز ، وبعد أخذ فتوى من هيئة كبار العلماء برئاسة المفتي العام للمملكة عبدالعزيز بن باز تجيز فيه الإستعانة بمن تعتبرها الهيئة من (الكفّار)، قررت السعودية بالسماح للولايات المتحدة الأمريكية، وقوات التحالف الدولي باستخدام أراضيها وقواعدها، وكان يتحتم على السعودية فعل ذالك، وهذا ما حدث بالفعل عندما دخل السعودية قرابة نصف مليون من الجيش الأمريكي لغرض الدفاع عنها وعن جارتها (ليسي، 2011، ص218؛ الجهماني، 2003، ص64)، وكان غزو العراق للكويت كما تقول الدكتورة مضاوي الرشيد(2005، ص190):"حدثاً لا سابق له لأن العربية السعودية شعرت لأول مرّة بأن خطراً داهماً يهددها بغزو دولة عربية مجاورة لها، وبرغم أن "ضم" العراق للمملكة العربية السعودية كان مستبعداً ، فلم يكن بمقدور الحكومة السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية ان تسقطا في حساباتهما إحتمال وقوع عمل عسكري قرب حقول النفط الحيوية في المنطقة الشرقية، وأصبح تحرير الكويت أولوية للسعوديين لا لإعادة الأسرة الكويتية الحاكمة من منفاها الى الحكم فحسب، بل لإبعاد الجيش العراقي عن حدودهم المباشرة أيضا".

أحدثت هجمات (2001/9/11م)، شرخا كبيرا في العلاقات السعودية الأمريكية، حيث طلع (15) سعودياً من جملة مختطفي الطائرات في مجموع (19) شخصاً تم الكشف عن هويّتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعرضت الأجانب والجنود الأمريكية المتواجدة على الأراضي السعودية الى الهجمات والتفجيرات، فوضعت هذه الأحداث الدولة السعودية تحت ضغط شديد وإتهامات شديدة اللهجة من قبل الإدارة الأمريكية، الأمر الذي إضطر بسببه السعودية الى إعادة النظر في حساباته ليثبت لحليفها حسن نواياها، والذي يشهد لذالك إنضمامها فيما بعد الى التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام(2014م)، (الزيدي، 2019، ص215-217).

بعد فوز دونالد ترامب في الإنتخابات الرئاسية عام (2016م)، زار وليّ العهد محمد بن سلمان الولايات المتحدة الأمريكية والتقى بـ ترامب، أكّد الطرفان على ضرورة الوقوف ضد الخطر الإيراني العدو المشترك لهما، كما وتباحثا مسألة تعزيز العلاقات الإقتصادية والمشاريع الإستثمارية بين الطرفين البالغة قيمتها حوالي (200) مليار دولار لأربع سنوات المقبلة، وفي المقابل ردّ ترامب عن هذا بزيارته للسعودية في آيار (2017م)، وعقد قمة ثلاثية مع السعودية وممثلي الدول المستضيفة مؤكداً على مكانة الشرق الأوسط في الإدراك الأمريكي، وعاتب السعودية بأنها "لاتدفع مقابلاً عادلاً لقاء الدفاع عنها"، فأثمرت هذا اللقاء توقيع (34) عقداً في المجالات الإقتصادية والعسكرية بين البلدين(الزيدي، 2019، ص251).

لا تزال تلك العلاقات الإستراتيجية، والأقتصادية قائمة وبقوة، تؤكد ذالك الأحداث الأخيرة التي إستهدفت فيها طائرات بدون طيار التابعة للحوثيين شركة آرامكو السعودية في (2019/9/14)، والتي اتهمت فيها السعودية إيران بانها خلف تلك الهجمات مما دفع بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب يصرح في فترة قصيرة أكثر من مرّة بأنها (أي الولايات المتحدة الأمريكية) سوف تكون لها الرد المناسب فور إنتهاء التحقيقات بشأنها (Mckenzie, et al., 2019).

(الباحث): أرى أن العلاقات (الأمريكية – السعودية) تحركها المصالح الإقتصادية قبل كل شيء، فالعلاقة بين البلدين منذ إكتشاف النفط حتى الآن مبنية بالأساس على هذا المتغير الإقتصادي، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت منتجا كبيرا للنفط غير انها تعتمد بشكل كبير على صادرات نفط الخليج تحديدا السعودية لتسد عجز إنتاجها النفطي، علاوة على المبالغ المالية الضخمة التي تتلقاها من السعودية جراء عقد صفقات الأسلحة، وتزويد الترسانة السعودية بالأسلحة المتطورة، ولعل ما

يشهد لهذا التوجه هو التهديدات الأمريكية لدول الخليج ومن ضمنها السعودية في فترة حرب اكتوبر(1973م) عندما قامت تلك الدول بوضع الولايات المتحدة في وضع حرج من خلال حظر الصادرات النفطية، وكذالك نظرة الرئيس الحالي دونالد ترامب إلى السعودية، والذي لوحت أكثر من مرّة بأن على السعودية أن تدفع المزيد ليكون ما تدفعه مقابلاً عادلاً، ومع ذالك يجب أن لا ننسى بأن الخطر الإيراني، كما التعزيز الروسي لتواجدها في المنطقة أيضا هما من الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوانى عن الدعم والمساندة لحلفائها الإستراتيجيين في الشرق الأوسط، وفي المقابل المملكة العربية السعودية أيضا بحاجة شديدة الى الحماية الأمريكية لدرء الخطر الإيراني، والميليشيات التابعة لها في لبنان واليمن والعراق كما حمتها أمريكا إبان حرب الخليج الثانية، خصوصاً وأن الجيش السعودي على الرغم من صفقات الأسلحة الكبيرة إلا انها ليس في المستوى المطلوب للرد على تلك التهديدات، فإذن العلاقات بين البلدين إستراتيجية ومتبادلة تحكمها مصالح مشتركة وحيوية ولدى الطرفان عدو مشترك(جمهورية إيران الإسلامية).

الخاتمة

في ختام هذا البحث سوف نعرض أهم الإستنتاجات التي توصلنا إليه وهي كالتالي:

1- نشأت الدولة السعودية في وسط إجتماعي منغلق على ذاته، وكانت المنطقة بأسرها تسودها إنعدام الأمن والإستقرار بفعل الإنقسامات القبلية والديمغرافية التي أوجدت ثقافة الحروب والصراع بين القبائل، استوجبت هذه البيئة وجود سلطة سياسية قوية تجمع شملها، وقد قام آل سعود بهذا الدور بعد ان تلقى دعما كبيرا من القوة الإيديولوجية المتمثلة في الدعوة الوهابية السلفية.

2- نظام الحكم في الدولة السعودية ملكية وراثية مطلقة، وتتركز جميع السلطات بيد الملك، فالملك هو صاحب الكلمة الأخيرة في القرارات التشريعية والتنفيذية وبعض القرارات القضائية أيضا، ويتميّز بين الأنظمة السياسية كونه نظام لايزال يبرز فيه الروح القبلية حيث تقوم أبناء وأبناء أبناء الملك المؤسس بتولية الحكم داخل المنظومة الأسرية لآل سعود.

3- الشريعة الإسلامية هي القانون الأساسي في النظام السياسي للمملكة، وتؤكد المؤسسة الدينية الى جانب السلطة السياسية إلتزامها الكامل بالمذهب الوهابي حرفياً في تنظيم المجتمع السعودي وتوجيه القضايا التعليمية والإرشادية فيها، وتأتي سلطة تلك المؤسسة بعد سلطة الملك في الكثير من الأمور القضائية والتشريعية، غير أن التحديث الذي شهدته المملكة في السنوات الأخيرة مثل السماح للمرأة بقيادة السيارة، وفتح المدن، والنوادي الترفيهية والذي لا يتناسب مع التطبيق الصارم للوهابية، من المحتمل جدا أن يُحدث هذا التغير المفاجيء إنشقاقات داخل المؤسسة الدينية، وقد بدأت بوادرها بالظهور على مستوى تصريحات رجال الدين في السعودية بين رافض لتلك التغيرات، ومؤيد لها .

4- يلعب النفط دورا في غاية الأهمية للإقتصاد السعودي، كونها دولة غنية بالنفط ولا تزال تعتمد كليّاً على الريع النفطي، إلا ان الفترة الزمنية لعمر البترول والتداعيات السلبية لإنخفاض أسعار النفط كما حدث لها في السنوات الماضية تبيّن قصور عامل النفط ، لذا على المملكة تنويع مصادرها الدخلية والإستثمارية غير المعتمدة على النفط، وربما هذا ما سوف تجيب عليه (رؤية 2030) الإصلاحية في المستقبل إن كُتب لها النجاح .

5- لم تكن بوسع المملكة البقاء والإستمرار لو لم تساندها القوى الخارجية العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ولم تزل المصالح الإقتصادية والسياسية والأمنية لهاتين الدولتين تتطلب المزيد من الدعم للملكة العربية السعودية وحمايتها، غير أن التغيرات السريعة الطارئة على طبيعة النظام الدولي، والعلاقات فيما بين الدول هي التي تقرر إذا ما كانت السعودية تتمتع بهذا الدعم لفترة أطول، وتحافظ عليه، أم انها تبقى رهينة لمستجدات آخرى تطرأ على الساحة الدولية.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- بالعربية

1. إبراهيم، فؤاد(2007). الشيعة في السعودية، دار الساقي، بيروت، لبنان.
2. أبو رمان، محمد(2013). السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. أبو علية، عبد الفتاح حسن (1991). تاريخ الدولة السعودية الثانية 1840م-1891م، دارالمريخ للنشر، الطبعة الرابعة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
4. أسرة، مرفت بنت كامل (1998). إحتساب الشيخ محمد بن عبدالوهّاب، دار الوطن للنشر، الرياض.
5. الأيّوبي، نزيه ن. (2010)، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. البرزنجي، دانا علي صالح(2009). السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث 11أيلول 2001، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية-العراق.
7. بن بشر، عثمان بن عبدالله(1982). عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق وتعليق: عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، الطبعة الرابعة، ج1، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.
8. بن صنيتان، محمد (2004). النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. بن عبد العزيز، فيصل بن مشعل بن سعود (2010). مختصر تاريخ الدولة السعودية للفترة من 1157-1431هـ، 1744-2010م.
10. الجهماني، يوسف إبراهيم(2003). الإسلام والغرب: العلاقات السعودية- الأمريكية نموذجاً (11أيلول/سبتمبر)، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
11. الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله(1995). معجم البلدان، الطبعة الثانية، مجلد2، دار صادر، بيروت
12. دحلان، أحمد زيني(1978). فتنة الوهابية، مكتبة الحقيقة – إسلامبول، تركيا.
13. درويش، مديحة أحمد (1980). تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى.
14. الرشيد، مضاوي(2005)، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة: عبدالإله النعيمي، دار الساقي، بيروت.
15. الزركلي، خير الدين(1988). الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت.
16. الزيدي، مفيد(2019). الخليج العربي: دراسات في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت.
17. ساسي، وليد (2017). الملك عبد العزيز آل سعود ودوره في تأسيس المملكة العربية السعودية (1876م-1953م)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قطب شتمة-، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر –بسكرة.
18. الشيخ، رأفت غنيمي(1994). من تاريخ العلاقات السعودية الأمريكية في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود، مطابع الوفاء، المنصورة-مصر.
19. الطيّار، ملكة بكر(1997). التطور الإقتصادي والإجتماعي للمملكة العربية السعودية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، واشنطن.
20. العثيمين، عبد الله الصالح (1990م). بحوث وتعليقات في تاريخ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، مكتبة التوبة.
21. العجلاني، منير (1993م). تاريخ البلاد السعودية "الدولة السعودية الأولى"، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الشبل للنشر والتوزيع والطباعة، الرياض.
22. العطّار، حسين ابراهيم(2007). العلاقات البريطانية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز 1945-1971، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة.
23. عطوان، عباس فاضل(2015). العلاقات السعودية التركية(2002-2010)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
24. غولد، دور(2014). مملكة الكراهية: كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد، ترجمة:محمد جليد، منشورات الجمل، بيروت.
25. فاسيلييف، أليكسي(1995). تأريخ العربية السعودية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
26. فيلبي، سانت جون(1998). العربية السعودية: من سنوات القحط الى بوادر الرخاء، ترجمة: عاطف فالح يوسف، تعليق عمر بن صالح العمّري، مكتبة العبيكان، الرياض.
27. الكرطاني. زيد حسن(2016)، مستقبل النظام السياسي السعودي: تحديات الإستقرار والإصلاح، دار السنهوري، بغداد.
28. الكيّالي، عبدالوهاب(1981). موسوعة السياسة، الطبعة الثانية،ج1، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
29. ليسي، روبرت(2011). المملكة من الداخل: تأريخ السعودية الحديث(الملوك-المؤسسة الدينية-اللبراليون والمتطرفون)، تعريب: خالد بن عبدالرحمن العوض، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي.
30. مجموعة باحثين(2011). حراسة الإيمان: المؤسسات الدينية، الطبعة الثالثة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
31. مفرّج، أسعد ولجنة من الباحثين(2006). موسوعة عالم السياسة: تعريف شامل بالسياسة فكراً وممارسةً، دار نوبلس للنشر والتوزيع، بيروت.
32. ملين، محمد نبيل(2013). علماء الإسلام: تأريخ المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين، ط2، ترجمة: محمد الحاج سالم وعادل بن عبدالله، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
33. موسيل، ألويس(2003). آل سعود: دراسة في تأريخ الدولة السعودية، ترجمة: سعيد بن فايز السعيد، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
34. النقيب، خلدون(1996). صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت.
35. هاشم، وحيد حمزة (1994م). نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، مكتبة دار جدة.

36. هاليداي، فريد(2010). الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، تعريب: محمد الرميحي، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت.
37. الهنداوي، نذير جبار حسين(2016). الدولة السعودية في عهد فيصل بن تركي(1843-1865)، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.
38. وهبة، حافظ(1956). جزيرة العرب في القرن العشرين، الطبعة الثالثة، دار الآفاق العربية، القاهرة.
39. وهبة، حافظ(2001). خمسون عاماً في جزيرة العرب، دار الآفاق العربية، القاهرة.

ب- بالإنجليزية

1. Al- Kahtani, Mohammad zaid (2004). The foreign policy of king Abdul-Aziz (1927-1953): A study in the international relations of an emerging state, unpublished Doctor's thesis in philosophy, Leeds University, department of Arabic and Meddle Eastern Studies, UK.
2. Khoury, Philips. Kostiner, Joseph. (1991), Tribes and State formation in the Middle East, Berkeley, University of California press, Los Angeles, Oxford.
3. Wearing, David. (2016), a shameful relationship: UK complicity in Saudi state violence, unit4, campaign against arms trade, London .
4. Wynbrandt, James (2010). A Brief History of Saudi Arabia, 2nd ed, Forewarded by Fawaz A. Gerges, Infobase Publishing, New York .

البحوث والمقالات العلمية

1. سعيفان، سمير(2015). ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الدوحة.
2. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد(2009). النظام القضائي في المملكة العربية السعودية:نشأته وتطوره، مجلة الرافدين للحقوق، ١١(٤٢)، ص. 119-141، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
3. الطائي، عبدالرزاق خلف محمد(2013). النظام الساسي في المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية: رؤية مقارنة، 9(30)، ص. 275-299، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة موصل.
4. مرزوقة، محمد طارق(2001)، العلاقات السعودية البريطانية خلال الفترة(1902-1953)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمّان.
5. النجار، غانم(2001م). واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 296، بيروت.
6. هادي، عقيل ناصر التميمي(2015). العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في المملكة العربية السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية-النظم السياسية والسياسات العامة، بغداد.

1. Al-Fahad, AbdulAziz H., (2004). From exclusivism to accommodation: doctrinal and legal evolution of wahabism: law review, 79(2), pp. 485- 519, New York University.
2. Bligh, Alexander (1985). The Saudi Religious Elite (Ulama) as Participant in the Political System of the Kingdom, International Journal of Middle East Studies, 17 (1), pp. 37-50, Cambridge University Press.
3. Daniel Moshashai, Andrew M. Leber & James D. Savage (2018). Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National Transformation Plan and Saudi fiscal reform, British Journal of Middle Eastern Studies, [Online], Available at: https://bit.ly/2PqiHfU, [Accessed: 5 December 2019.[
4. Kimball, Jeffrey (2006). The Nixon Doctrine: A Saga of Misunderstanding, Presidential Studies Quarterly, 36(1), pp. 59-74, Center for the Study of the Presidency and Congress, USA.
5. Wynbrandt, James (2010). A Brief History of Saudi Arabia, 2nd ed, Forewarded by Fawaz A. Gerges, Infobase Publishing, New York.

مصادر الإنترنت

1. العسّاف، أحمد عبدالمحسن(2014)، مختصر دولة آل رشيد [أونلاين]، متوفر على: http://shorturl.at/egoxz، الزيارة 12-11-2019.
2. محمد غباش، (2003)، "الدولة الخليجية سلطة اكثر من مطلقة: مجتمع أقل من عاجز"، [أونلاين]، متوفر على: http://tiny.cc/uopjez، الزيارة: 4-10-2019.
3. مركز دراسات المملكة العربية السعودية، (2017)، "مصاهرة الملك عبدالعزيز للقبائل"، [أونلاين]، متوفر على: http://tiny.cc/c4ojez، الزيارة 8- 10 -2019.
4. مؤسسة فاناك(2013)، "الإقتصاد في السعودية"، [أونلاين]، متوفر على: https://bit.ly/2O23L7j، الزيارة : 9-11-2019.
5. مؤسسة فَنَك (2015)، والسياسة في السعودية، [أونلاين]، متوفر على: https://bit.ly/2Lw81ez، الزيارة 12-7- 2019.
6. موقع الجزيرة ، "تعرف على هيئة كبار العلماء بالسعودية"، [أونلاين]، متوفر على: http://tiny.cc/ornjez، الزيارة: 6- 5- 2019.
7. موقع الجزيرة ، "ولاية العهد"، [اونلاين]، متوفر على: https://bit.ly/2MY1ZDn، الزيارة: 12- 10- 2019.
8. موقع الجزيرة، "فرانكلين روزفلت"، [أونلاين]، متوفر على: http://tiny.cc/qwnjez، الزيارة 11- 10- 2019.
9. الموقع الرسمي لمجلس الشورى، [أونلاين]، متوفر على: https://bit.ly/2rlTV8Q، الزيارة 5-12-2019 .

10. موقع وكالة الأناضول(2018)، "شجرة العائلة المالكة السعودية"، [أونلاين]، متوفر على: https://bit.ly/36SP3YE، الزيارة: 10-11-2019.

1. Charles Riley, "The world has its first $2 trillion company. But for how long", [Online], available at: https://cnn.it/39UTvaj, [Accessed: 10 February 2020].
2. Encyclopaedia of Britannica (1998). "Hāshimite", [Online], Available at: https://bit.ly/31BTOCf, [Accessed:1 September 2019].
3. McKenzie, Sheena. Wagner, Meg. Hayes, Mike. Rocha, Veronica (2019). "Saudi attacks send oil prices soaring", [online], available at: http://tiny.cc/y4pjez, [Accessed: 13 October 2019].
4. Official webpage of Saudi Embassy in Washington DC, "Council of Ministers System", [Online], Available at: https://bit.ly/2Lxazct, [Accessed: 7 December 2019].
5. Sabbagh, Dan & McKernan, Bethan (2019). "UK arms sales to Saudi Arabia unlawful, court of appeal declares", [Online], available at: http://tiny.cc/trojez, [Accessed: 13 October 2019].

گۆڕاوە کاریگەرە ناوەخۆیی و دەرەکیەکان لە سیستەمی سیاسی سعوودی
(توێژینەوەیەکی وەسفی- شیکاریە)

پ. ی. د. امین فەرەج شەریف هیوا عبدالخالق احمد
amin.sharif@su.edu.krd hewa.ahmed@su.edu.krd
کۆلێژی زانستە سیاسییەکان/ زانکۆی سەڵاحەددین- هەولێر

پوختە

دەوڵەتی سعوودیە لە سەرەتاکانی دروستبوونیەوە تاکو ئێستا لەسەر کۆمەڵێک گۆڕاوی ناوەخۆ وەستاوە، ئەمانیش خۆی دەبینێتەوە لە هەر یەکێک لە مەنزوومە (سیستەم)ی خێڵایەتی کە لەرێگەیەوە ئال سعوود توانیویانە دەسەڵاتی خۆیان بسەپێنن بەسەر خێڵەکانی تر بە ویستی خێڵەکان خۆیان بێت یان لەرێگەی بەکارهێنانی هێز، هەروەها یەکێکی تر لە گۆڕاوە ناوەخۆییەکان بانگەوازی وەهابی سەلەفیە، ئەو ئایدیۆلۆژیایەی کە رێگەیەوە دەوڵەتی سعوودی توانی خێڵەکان یەکبخات و ڕەوایەتی ببەخشێ بە کارەکانی لە پێناو یەکخستنی ناوچەکان و راگەیاندنی ئەو دەوڵەتەی کە بانگەشەیان بۆی دەکرد. ، وە لەدوای راگەیاندنی ئەم دەوڵەتە گۆڕاوی ئابووری پشت بەستوو بە نەوت ئەو هێزەی دا بەدەوڵەت تا لە رێگەیەوە بتوانێت لەسەر ئاستی ناوەخۆ پارێزگاری لە هاوبەندی کۆمەڵایەتی و سیاسی بکات، لە هەمان کاتیشدا گۆڕاوە دەرەکیەکان کە خۆی دەنوێنێ لە پەیوەندیەکانی شانشینی عەرەبی سعوودی لەگەڵ وڵاتانی زلهێز بەشێوەیەکی بەرچاو بەشدار بوو لە پارێزگاری کردن لە بەرمەبنای وڵاتی سعوودیە و زامین کردنی مانەوەیا..

ووشە گرنگەکان: ئال سعود، وەهابیەت، سیستەمی سیاسی سعوودی.

Influential Variables in the Saudi Political System (Descriptive-analytical study)

Hewa Abdulkhaleq Ahmed **Amin Faraj Sharif**
hewa.ahmed@su.edu.krd amin.sharif@su.edu.krd
College of political sciences / Salahaddin Univesity-Erbil

Abstract

Since its first era, the Saudi state has been based on many internal variables, including the tribal system through which the Sauds were able to take control of other tribes voluntarily or forcibly, and the Wahhabi Salafism advocacy was the ideology through which they were able to unite tribes on the one hand, And legitimizing what they have done in order to unify the regions and then declare their desired state on the other hand, to come the economic variable dependent on oil provides them with the strength through which they have so far been able to maintain social and political cohesion internally, while the external variables contributed Their relations with the major powers are to maintain the values of survival and ensure continuity.

Keywords: Al Saud, Wahhabism, Saudi Political system.